كتاب سيبويه في المخطوطات

قراءة لمشروع «جونفييف أومبير» **Genevieve Humbert**

ومشروع «سليمان العيوني»

أبو بِشْر

محمَّد بن خليل الزَّرُّوق

الإبراز الأول

صفر ١٤٤٤هـ

أيلول ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

(١)

جلستُ في مبنى السفارة الفرنسية في طرابلس الغرب في أواخر سنة ٢٠٠١م إلى الموظف المعني بلقاء طالبي إذن الدخول إلى فرنسا المسمى عندنا: «التأشيرة»، ولما أخبرته أن غرضي عمل أبحاث في اللغة العربية والاطلاع على بعض المخطوطات، قال لي: وما شأن دراسة اللغة العربية في فرنسا؟ قلت له: قد عمل أول طبعة لكتاب سيبويه مستشرق فرنسي اسمه «هرتفيك درِنْبُور» Hartwig Derenbourg (١٨٤٤-١٩٠٨م)، فقال لي: هذا ألماني وليس فرنسيًّا! وإنما قال ذلك أخذًا من الاسم، لأنه لا علم له بهذه الشئون.

وحقًّا قال، فقد علمتُ من بعدُ أن أصله ألماني، فوالده -وهو من المشتغلين أيضًا بالمشرقيات-: «جوزيف درِنْبُور» Joseph Derenbourg (١٨١١-١٨٩٥م)، يهودي ولد في مدينة ماينتس Mainz في جنوب غرب ألمانيا، وعاش في أمستردام في هولندا، ثم استقر في باريس وحصل على الجنسية الفرنسية سنة ١٨٤٣م، ودرَّس اللغة الألمانية في مدرسة هنري الرابع، وصار مصحِّحًا بالمطبعة الوطنية. وكان ابنه أمثل منه في معرفة اللغة العربية[(١)].

ومولد الابن في باريس، وتعلم العربية في ألمانيا، وصار مدرِّسًا في مدرسة اللغات الشرقية في باريس، فأستاذًا للغة العربية في مدرسة الدراسات العليا الملحقة بالسربون، وهو أول من شغل كرسي الإسلام بها، وعمل في قسم المخطوطات في مكتبة باريس الوطنية، وانتدبته وزارة المعارف لدَرْس المخطوطات الشرقية في الأندلس، فوضع مجلدين في مخطوطات دير الأسكوريال، ومن أهم أعماله نشر كتاب سيبويه في باريس، المجلد الأول منه سنة ١٨٨١م، والثاني سنة ١٨٨٩م[(٢)].

---

(١) الآداب العربية في القرن التاسع عشر ٢/١٤٧/٢، ومعجم المطبوعات ٩٠٠، والأعلام ١٤٧/٢، والمستشرقون ١٨٥/١، وموسوعة المستشرقين ٢٤١.

(٢) اكتفاء القنوع ٢٩٨، وتاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين ٣٣، ومعجم المطبوعات العربية ٨٩٩، ودليل الأعارب ١٣٩-١٤٠، والأعلام ٨١/٨، والمستشرقون ٢٠٣/١، وموسوعة المستشرقين ٢٤٢.

ووصفه محمد بن عثمان السنوسي التونسي (١٨٥٠-١٩٠٠م) في رحلته لمَّا ذكر زيارته للمكتبة العمومية الفرنسية في ١٨٨٩/٧/١٧م بأنه: «حافظ دفتر الكتب الخطية أرتفيك درامبورغ، وهو شاب مشارك في عموم اللغات الشرقية القديمة والجديدة مع توسعه في اللغة الفارسية... ووالده جوزاف درامبورغ، كان مصحح المطبعة، وهو الآن شيخ بصير من مشاهير أساتيذ العبراني والعربي»[(١)].

فعملُ «جونفييف أومبير» Genevieve Humbert (١٩٤٢-) في كتاب سيبويه استمرار لاعتناء الاستشراق الفرنسي بالكتاب، وسنرى مواصلة «جون درويل» Jean Druel (١٩٧١ -) من معهد الدومنيكان في القاهرة العمل في الكتاب للبناء على عمل أومبير.

وأظن أن أول اتصال منشور للباحثين العرب بعمل أومبير كان حين شاركتْ سنة ١٩٩٢م في ندوة لكلية الآداب بالرباط التابعة لجامعة محمد الخامس أقيمت بين ٢٧ و٢٩ من شهر شباط، بورقة باللغة الفرنسية عن نسخة ابن خروف (٥٢٤-٦٠٩هـ) من الكتاب بالمكتبة الوطنية بباريس برقم ٦٤٩٩، ونُشرت أعمال الندوة في كتاب بعنوان: «المخطوط العربي وعلم المخطوطات» سنة ١٩٩٤م[(٢)]، ذكرت فيها أنها وجدت اثنتي عشرة نسخة من الكتاب زيادة على ما في تاريخ التراث العربي لسزكين، فصار المجموع ثمانيًا وسبعين، واحدة من هذا المزيد مغربية، أشارت إلى أن لها ذكرًا في مجلة البحث العلمي المغربية لم تطلع عليها يومئذ، ولم تذكرها في كتابها، لأنه نجز قبل ذلك، فيما يظهر، لأن العدد في كتابها سبع وسبعون نسخة.

وقالت أومبير في هذه الورقة: «تبين لي بعد فحص ستين نسخة من مخطوطات الكتاب، فحصتُ بعضها فحصًا مباشرًا، وبعضها على الميكروفلم، أن هناك أخطاء لايستهان بها في الطبعات المختلفة، بل إن منها ما قد يفتح الباب أمام إجراء تعديلات جوهرية على النص».

---

(١) الاستطلاعات الباريسية ١٣٢.

(٢) لهذه الورقة ترجمة بعنوان: الكتاب لسيبويه نسخة أندلسية، من عمل محمد مفتاح ومؤنس مفتاح، في مجلة معهد المخطوطات ٢/٥٩ (٢٠١٥م).

ولما علمتُ بعملها على مخطوطات الكتاب أرسلت إليها رسالة ورقية مستوضحًا، كان ذلك قبل انتشار البريد الإلكتروني، فأجابتني مشكورة برسالة مؤرخة في ٢٠٠١/٣/١م:

Geneviève Humbert
25 rue Beaurepaire
75010 Paris
tel./fax 01 42 39 02 98

٢٠٠١/٣/٦

الأستاذ الدكتور المحترم محمد خليل الزروق

اشكركم لرسالتكم الكريمة واهتمامكم بعملي

لقد عثرت على سبعة و سبعين نسخةٍ لكتاب سيبويه بعد البحث و التدقيق في فهارس مكتبات أوربة و العالم العربي. ولكنني لم أطّلِعْ إلّا على أربعين منها تقريباً. الغالبة العظمى منها رأيتها مباشرةً والبعض الآخر قرأته على الميكروفيلم. وقد توصلت الى تحديد أهم هذه المخطوطات؛ توجد منها نسختان في مدينة ميلانو بايطالية، واحدة منهما مهمة جداً. وقد بدأت بتحقيق نص هذه المخطوطة. وأنوي انجاز هذا العمل خلال سنتين بالتعاون مع أستاذ في معهد اللغات الشرقية بباريس، وهو من أصل سوري.

ويسعدني أن أعرف سبب إهتمامكم بهذا الكتاب وأرجو إعلامي بما تعملون وما هي مشاريعكم في هذا المجال.

مع الشكر وأطيب التمنيات، راجية استمرار التشاور العلمي فيما بيننا.

Geneviève Humbert

٢٠٠١/٣/٦م عنوان

الأستاذ الدكتور المحترم محمد خليل الزروق

أشكركم لرسالتكم الكريمة واهتمامكم بعملي

لقد عثرت على سبعة (كذا) وسبعين نسخة لكتاب سيبويه بعد البحث والتدقيق في فهارس أوربة والعالم العربي. ولكني لم أطلع إلا على أربعين منها تقريبًا، الغالبية العظمى منها

رأيتها مباشرة، والبعض الآخر قرأته على الميكروفلم. وقد توصلت إلى تحديد أهم هذه المخطوطات، توجد منها نسختان في مدينة ميلانو بإيطالية، واحدة منهما مهمة جدًّا. وقد بدأت بتحقيق نص هذه المخطوطة. وأنوي إنجاز هذا العمل خلال سنتين بالتعاون مع أستاذ في معهد اللغات الشرقية بباريس، وهو من أصل سوري.

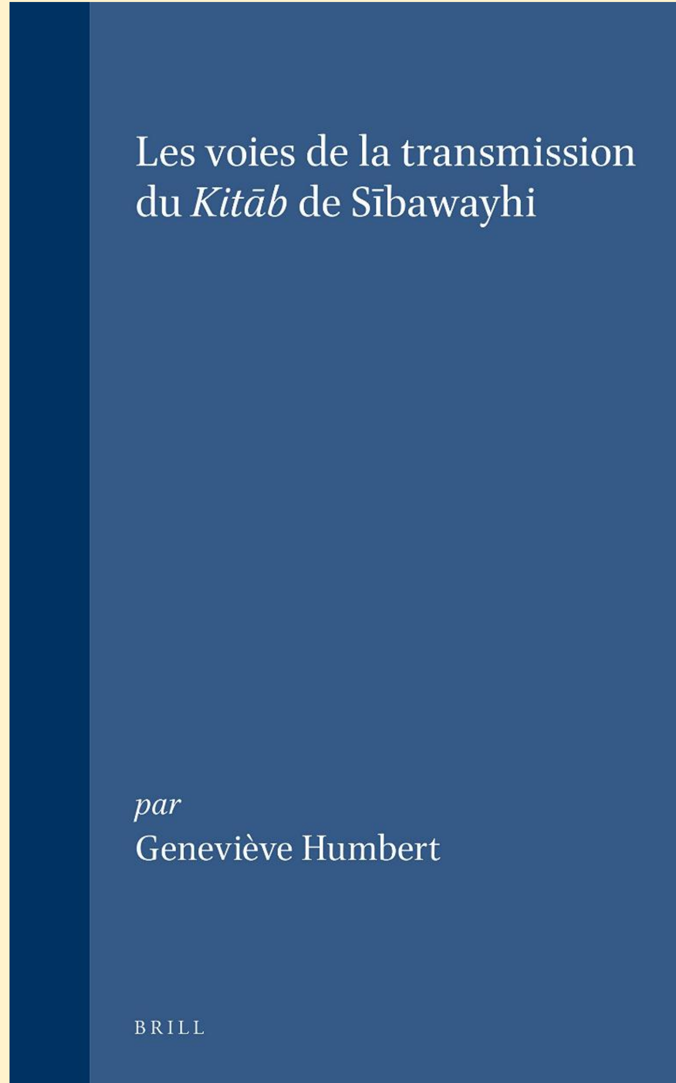
ويسعدني أن أعرف سبب اهتمامكم بهذا الكتاب، وأرجو إعلامي بما تعملون وما هي مشاريعكم في هذا المجال.

مع الشكر وأطيب التمنيات، راجية استمرار التشاور العلمي فيما بيننا.

(توقيع)

ومرادها أنها اطلعت على تسع وأربعين، لأنها لم تطلع على سبع عشرة نسخة، واستبعدت إحدى عشرة بدا لها أنها غير مهمة، كما ذكرت في كتابها. والجديد في هذه الرسالة بالقياس إلى ما هو منشور من أخبار هذا العمل أنها شرعت في تحقيق نص نسخة الأمبروزيانا، ولا أدري لماذا توقف عملها فيها؟ ويحاول الآن جون درويل في القاهرة بعد جمع الأجزاء الباقية المفرقة من النسخة تحقيق النص. وأخبرني جون مشكورًا في رسالة إليكترونية مؤرخة في ٢٠٢٢/٨/٥م أنه أخبرها في آخر اتصال بها قبل أكثر من خمس سنوات بنِيَّته في العمل على النسخة فلم تخبره بشيء عن عملها.

وقد أنجزت أومبير بحثها وأجيز لدرجة الدكتوراه سنة ١٩٩٢م في جامعة باريس الثامنة، ومن الواضح أنها نقحته وزادت فيه، لأنها وصفت الأطروحة بأنها أصل الكتاب، وكان عنوانها: Premieres recherches sur le Kitab Sibawayhi «البحوث الأولى عن كتاب سيبويه»، والكتاب المنشور سنة ١٩٩٥م كان بعنوان: Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi «طرق نقل كتاب سيبويه».



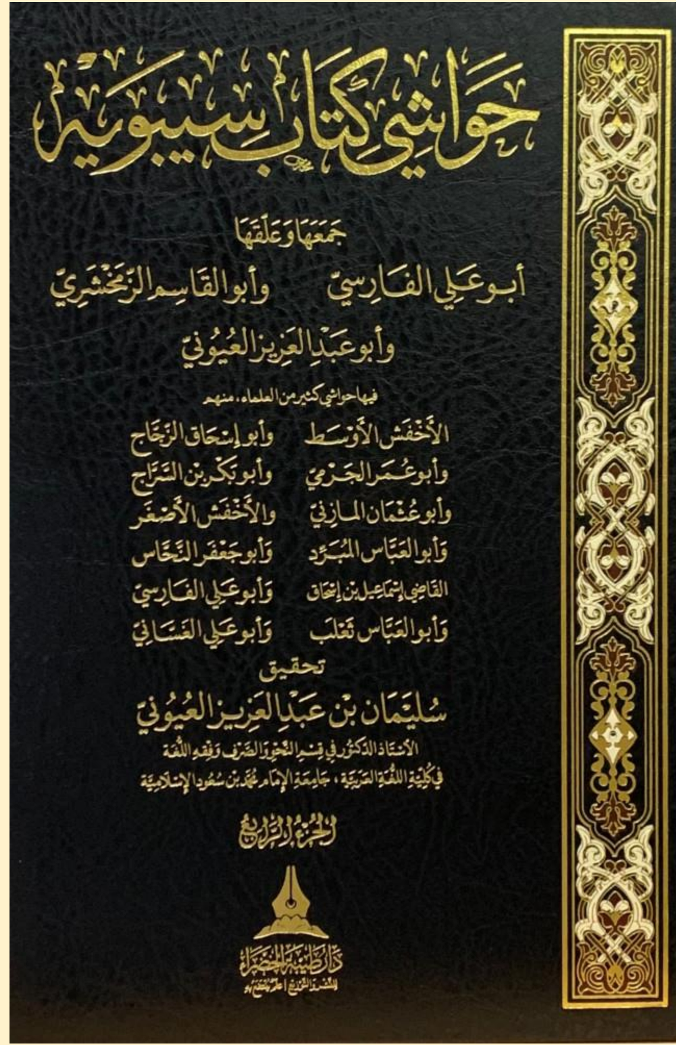
ويجوز أن نفهم كيف أُنجز العمل مما ذكرَتْه في صفحة الشكر من الإعانات على إنجازه، فهي تقول: إن معهد البحوث وتاريخ النصوص كان هو مصدر الفكرة التي بنت عليها بحثها، وإنها وجدت معونة في التنفيذ والتنقل من وزارة الخارجية، والمعهد الفرنسي لدراسات الأناضول في إستانبول، وفي التمويل من مؤسسة سانجي بولينياك Singer-Polignac، وهي مؤسسة معنية بالفنون والآداب، واقترح مدير معهد لغات الشرق الأوسط وثقافاته أن تنشره المؤسسة التي يديرها.

ولم يترجَم هذا الكتاب إلى اللغة العربية على ما فيه من مباحث نفيسة، وجهد كبير، وعلى تعلقه بأعلى كتاب في علم العربية منزلةً وزمنًا، بل في دراسة اللغات عامة - إلا بأخَرَة سنة ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م، أي كان بين صدوره وترجمته ست وعشرون سنة. وصدرت الترجمة عن

معهد المخطوطات العربية في القاهرة، من عمل الدكتور مراد تَدْغوت، ومراجعة الدكتور فيصل الحفيان مدير معهد المخطوطات، كان.



وقد استمعتُ إلى محاضرة للدكتور سليمان العيوني (١٩٦٩م-) ناشر كتاب «حواشي سيبويه» أخذًا من سبع وثلاثين نسخة، وكانت يوم ١٩ من ذي القعدة سنة ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢/٦/١٩م، ونُشرتْ على اليوتيوب في اليوم التالي بعنوان: «حواشي كتاب سيبويه مراحل جمعها وطرائق تحقيقها»، ولم يذكر فيها هذا البحث، حتى حين سُئل عن عناية المستشرقين بكتاب سيبويه، لم يذكر إلا ناشره الأول درنبور، مع أن لهذا البحث تعلُّقًا شديدًا بعمله في جمع الحواشي ونشرها مجردة عن الكتاب.



وقد عُرض كتاب أومبير مترجَمًا أول مرة في معرض القاهرة في كانون الآخر (يناير) سنة ٢٠٢٢م، فكان بين ورود العلم بالمشروع سنة ١٩٩٢م وتوزيع ترجمته العربية ثلاثون سنة، وهذا زمن طويل جدًّا.

وأظن أن اتجاه معهد المخطوطات العربية[١] في القاهرة إلى ترجمة الكتاب كان بعد التواصل والتعاون الذي كان بين معهد المخطوطات ومعهد الدومنيكان في القاهرة برئاسة جون درويل (كان رئاسته بين ٢٠١٤ و٢٠٢٠م):

---

[١] وقال لي الأستاذ مراد تدغوت مترجم الكتاب مشكورًا في اتصال يوم ٢٠٢٢/٨/١٩م: إنه اطلع على الكتاب في مطلع عقد الألفين، وأنه لما بدأ مشروعاته في الترجمة كان هذا الكتاب على قائمة الأعمال التي يتطلع إلى ترجمتها.

• ففي أيار ٢٠١٩م: نشر معهد المخطوطات في مجلته بحثًا بعنوان: «كتاب سيبويه.. دراسة كوديكولوجية لنسخة كوفية؟» لجون درويل، بترجمة تامر الجبالي، يقصد نسخة ميلانو المفرَّقة، وعلامة الاستفهام للإشارة إلى أن ذلك افتراض لما يثبت.

• وفي ١٨ تموز ٢٠١٩م: نشر المعهد في سلسلةٍ للنشر الرقمي ورقة بعنوان: «كتاب سيبويه بين أيدي المستشرقين والعرب» لجون درويل ويوسف السنَّاري، وهو تتبع لنشرات الكتاب وبيان مجمل لما بُنيت عليه من النُّسَخ.

• وفي ٢٣ تموز ٢٠٢٠م: نظَّم المعهد محاضرة لجون درويل بعنوان: «كتاب سيبويه.. الروايات المشرقية والمغربية في مخطوطة ميلانو»، وأفاد فيها أن ترجمة كتاب أومبير نجز شطرها، وأن نسخ كتاب سيبويه المعروفة بلغت مائة وخمسًا.

(٢)

وقاعدة عمل «أومبير» الوصف الواسع المفصَّل للنسخ التي اختارتها للوصف، وهي تسع وأربعون نسخة اطلعت عليها أو على صورها، من ستين نسخة استطاعت الوصول إليها، من سبع وسبعين علمت بخبرها. وهذا الوصف يقع في الكتاب آخرًا، ولكنه في الإنجاز كان أولًا، فقد أنجزته ثم استثمرته في تقويم المطبوعات والمخطوطات ومعرفة أقدارها ومنازلها، وتبيُّن روايات الكتاب وتاريخ مسيره في الزمن وفي أيدي العلماء وما خدموه به، وما علقوه عليه، مع ما تفيده كتب التراجم وتاريخ النحو، وما يُبنى على ذلك من وصايا نشر المتن والحواشي، لا في كتابها هذا فحسب، بل في كل ما نشرت في شأن الكتاب من أوراق شاركت بها في ندوات، وانظر مسرد أعمالها في مقدمة المترجم (ص ١٧-٢١)، وبعضها تُرجم، وبعضها ما زال بالفرنسية، وآخرها في هذا المسرد كان في نيسان سنة ٢٠٠٥م بعنوان: «النُّسَخ النفيسة من كتاب سيبويه»، شاركت به في ندوة بعنوان: «المخطوط العربي والهوية الحضارية»، من تنظيم مركز سوس للحضارة والتنمية، التابع لكلية الآداب في جامعة ابن زُهْر في أكادير

بالمغرب، غير أن مجموع أبحاث الندوة لم ينشر إلا سنة ٢٠١٧م[١]، والبحث منشور فيه بالفرنسية. ويكاد يكون جِمَاعُ كل أوراقها في كتابها هذا، ولا نُبعد عن الصواب إن قلنا: إنه يغني عنها جميعًا، إلا بعض التفاصيل والتفاسير للنتائج التي وصلت إليها، وأثبتتها في كتابها.

ومن الواضح أن دراسة هذه المخطوطات الكثيرة قد فتحت أبوابًا لأبحاث ومسائل وإشكالات في شأن الكتاب كان يجوز المضي فيها إلى غايتها، ولكنها اختارت أن يكون عملها في تاريخ رواية الكتاب، واختارت في هذا الباب أن تتبين الملامح العامة، وأن ترسم صورة شاملة لهذه الرواية وأنواعها وأطوارها وأعلامها، والنُّسَخ التي تنتمي إلى كل نوع أو طور أو عَلَم.

وأول ما أفادنا به هذا البحث التقويم المفصَّل للمطبوعات التي عرف الناس بها في هذا العصر كتاب سيبويه، واستعملوه بها في أبحاثهم، وبنوا عليه آراءهم، فهذا البحث عرَّفنا الفرق بين كتاب المطبوعات، وكتاب المخطوطات، كما تعبِّر، وهو ليس فرقًا شاسعًا، أو بونًا بعيدًا، وهي تقرُّ بذلك إذ تقول: «... وعلى الجملة فإن الحُكم بأن النص المطبوع طابق مطابقة كبيرة جدًّا أصل الكتاب - حُكمٌ لا يخلو من وجاهة، بصرف النظر عن الاختلافات اليسيرة» (ص٤٢-٤٣)[٢]، كذا تقول هنا، وتقول في ورقتها عن نسخة ابن خروف: «تبين لي بعد فحص ستين نسخة... أن هناك أخطاء لا يستهان بها في طبعات الكتاب، بل إن منها ما قد يفتح الباب إلى إجراء تبديلات جوهرية في النص»[٣]، والفرق بين الحكمين أن مقادير الفروق قليلة مقيسة إلى حجم الكتاب، ولكن بعضها مهم، كالذي يتمم أسقاطًا، أو يَفْصِل كلام سيبويه من كلام غيره.

---

[١] على صفحة الغلاف ٢٠١٦، وفي صفحة الداخل ٢٠١٧، وهذا معناه: تاريخ التقديم للنشر، وتاريخ الإنجاز.

[٢] لا ألتزم في النقل تعبير المترجمين، لأسباب سأذكرها في الكلام على الترجمة.

[٣] الكتاب لسيبويه نسخة أندلسية، مجلة معهد المخطوطات ٢٢٠/٢/٥٩ (٢٠١٥م).

وهي لا تحكم بهذا الحكم فحسب على المطبوعات، بل على نقل الكتاب في كل الأزمنة، فتقول: «وصلتُ إلى رأي هو أن الكتاب -على أنه مرَّ على تأليفه أكثر من ألف عام- لم تَجْرِ عليه تغييرات عميقة، فهو نص مستقرٌّ بصورة لا تخطئها العين» (ص ٤٤). والحكمان مهمان من باحث ليس له موقف متحيِّز إلى التراث العربي وكتاب سيبويه، وكان الكتاب شغله الشاغل سنوات طويلة. وهذا بعضٌ من الفرق بين دراسة المستشرقين ودراسة الشرقيين للتراث العربي، فهي نظرة من الخارج ترى ما لا يراه الذي في الداخل، ويتنبه صاحبها على ما لا يتنبه عليه غيره من المألوفات، مع فروق أخرى لا مجال إلى ذكرها هنا، على أن آفات التحيُّز بدت في مواطن أخرى سأشير إلى بعضها.

فأما المطبوع فدراستها تؤكد ما يعلمه المتخصصون في النحو، والممارسون للكتاب، فضلًا عن المتخصصين في سيبويه، من أن ما بين أيدينا من المطبوع دون ما يطمئن إليه الباحث المتصفِّح، وما يطمح إليه الدارس المتفحِّص، وأن الكتاب ما زال مفتقرًا إلى عمل كبير يكافئ منزلته في العربية وتراث الإسلام، ويحيط بعمل العلماء السابقين فيه، وينتفع بنسخه الكثيرة، ويتبين رواياته، ويبني على ما صنعه العلماء القدامى من نُسَخ له، فقد جهدوا جهدهم في المقابلات والتعليقات، وبقي أن يُستثمر عملهم، ويخرج للكتاب نشرةٌ على منهج واضح يستدرك ما أخلَّت به الطبعات السابقة. والمؤلفة تقول: «بعد مائة سنة من ظهور المجلد الثاني من طبعة درنبور لا نثق أن النص أُصلح إصلاحًا تامًّا ثابتًا، بل يمكن التوصل إلى نص أقرب إلى ما وضعه المؤلف» (ص ٩٣).

فأما طبعة درنبور فبُنيت على أربع نسخ عنده، وهن المرموز لهن بـ A وB وC وL، وثلاث أبلغه بفروقهن مدير دار الكتب الخديوية يومئذ المستشرق الألماني فلهلم سبيتا Spitta Wilhelm (١٨١٨-١٨٨٣م) -وقد تولى إدارة الدار بين سنتي ١٨٧٥ و١٨٨٢م[١]- وهن المرموز

---

[١] كما في موقع الدار، وفي كتاب: دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها لأيمن فؤاد سيد ص ٩٧ أنه تولى ذلك بين ١٨٨٣ و١٩٨٩؟ مع علامة الاستفهام، وهو خطأ، وفي كتاب المستشرقين للعقيقي ٣٩٨/٢ أن حياته بين ١٨٥٣ و١٨٨٣م، وهو خطأ، صوابه في الطبعة الأولى منه (١٩٤٨م) ص ١٠٨، وفي حواشي الأستاذ هارون للكتاب ٥٠/١ محاولة لإصلاحه، فجعل ميلاده سنة ١٨٣٥م. وله ذكر في اكتفاء القنوع ١٩-٢١، وفي الأعلام ١٥٦/٥، وميلاده ووفاته فيه على الصواب.

لهن بـ E وF وG، حتى الفصل ٤٥ فحسب[1]، ورمز بـ D إلى نسخة من شرح الرماني، وبـ H إلى نسخة من شرح السيرافي، وبـ M وO إلى نسختين من شرح الشَّنْتَمَري، ورمز بـ N إلى نسخة لم تَعْرفها ولم يُعَرِّفها هو، وذلك من ١٥٢/٢، ثم توقفت الإشارة إليها آخر الفصل ٥٠٧، وتظن أنها رمز لشرح من الشروح وقف عليه بعد إنجاز الجزء الأول.

فـ C غير مكتملة، فمنها الجزء الأول فحسب، وL لم يستعن بها إلا في الثاني، فإذًا كان عنده A وB وC للجزء الأول، وA وB وL للثاني.

وA في المكتبة الوطنية بباريس arabe ٣٩٨٧ (أو ١١٥٥ من الملحق العربي)، وهي أصل نشرته، وليست مؤرخة، ولم يعرف مكانها، ورجَّح أنها من النصف الأول من المائة الثامنة، وسيأتي الكلام عليها، وأما C وB فهما من سان بترسبورغ، ولكنهما بقيتا عنده في باريس سنوات، وB مؤرخة في ١١٣٨هـ، وبها سَقْط كثير من انتقال النظر، وهي تخالف رواية A وتشبه رواية ابن طلحة، وC مؤرخة في ٥٤٧هـ، نسخت من أصل قرئ سنة ٣٨٩هـ على ابن جني، ويقول: لا نسخة تساويها في الصحة والتحري بعد نسخة الأسكوريال L. فالنسخة الكاملة التي اعتمد عليها في العمل كله هي A.

(٣)

وأما نشرة بولاق فأصلها بلا شك نشرة باريس، والمؤلِّفة ترى أنها «لم يُرجَع فيها إلى أي مخطوطة للكتاب، على غير ما تُوهِم به بعض التعليقات في الهوامش التي تبدأ بعبارة مثل: هكذا في نسخ، ووقع في نسخ أخرى، فإن مصدرها إما الشَّنْتَمَري وإما السِّيرافي» (ص ٩٩).

وهي في هذا تردُّ على الأستاذ هارون في مقدمته حيث وصف طبعة بولاق، فقال: «استعانت بمخطوطات أخرى لم يعيِّنها مصحح النسخة، والمعتقَد أنها نسخ دار الكتب المصرية» (٥٥/١)، وذكر أمثلة من التعليقات التي تشير إلى النسخ.

---

[1] وهو يقول: إنه لم ينتفع بهن إلا بمقدار ضئيل من المقابلات. الكتاب (هارون) ٤٩/١.

والتأمل في تعليقات طبعة بولاق يفيد بلا شك أنها قوبلت بنسخ مخطوطة بخلاف ما تذهب إليه المؤلفة، ولكن يعيب ذلك أنه لم تُبَيَّن هذه النسخ، ولا كان ذلك على منهج مطَّرد، وكأنه كان يكون إذا استشكل المصحح شيئًا، وما من سبب يدعو إلى تكذيب المصحِّح في المواضع التي ذكر فيها النسخ.

ومن أبْيَن الدليل على صحة ذلك آخر تعليق ذكر فيه النسخ في ٣٣٧/٢، فقال: «كذا في المطبوع، وفي نسخة...»، لأنه جاء بعد انقضاء ما بيد المصحح من شرح السيرافي، ولا تعلُّق للتعليق بشيء من الشواهد، فلم يبق إلا أن يكون المقابَل به نسخة مخطوطة حقًّا، والإشارة إلى انقضاء ما بيده من شرح السيرافي كانت في ٣٢٩/٢.

وفي موضع أشار إلى نسختين، فقال: «وفي نسختَيْ خَطٍّ في هذا المقام» ٤/٢، وعرفنا من الأستاذ هارون ١٩٨/٣ أنهما نسختاه أ و ب، وفي موضع فرَّق بين النسخ فقال: «كذا في المطبوع وبعض نسخ الخط، وفي بعضها الآخر...» ٧٠/٢، وفي موضع شملها بالحكم فقال: «جميع نسخ الكتاب التي بيدنا مفصول فيها بين البيتين» ٢٩٩/٢[1].

فصاحب نشرة بولاق إذًا جعل نشرة درنبور الأصل، وبدَّل فيها أشياء قليلة، ومصدره إما فروق درنبور، وإما نسخه المخطوطة، وإما شرح السِّيرافي وشواهد الشَّنْتَمَري، بغير تنبيه، ونبَّه على فروق قليلة هي إشكالات، بمقابلتها بما سلف، ومنه نسخ دار الكتب، ولم يعيِّن شيئا من ذلك. وقوله: «بيدنا أو بأيدينا» لدفع احتمال أن يكون المراد نسخ درنبور، لأنه يعنيها في مواضع، كما في أول موضع ٣٤/١ (بولاق) ٢٦/١ (باريس).

وأما الأستاذ عبد السلام هارون فهي تعيب عليه:

• أنه ترك نسخة دار الكتب «١٣٩م نحو»، وهي مجلدان من نسختين قديمتين، وإحداهما أقدم قطعة مؤرخة للكتاب معروفة -وهي E عند درنبور، وأخبره بفروقها مدير الدار غير

---

[1] وهذه مواضع ذكر النسخ بحسب تتبعي: ٣٤/١ و٤٤ و٥٩ و٦٢ و٧٧ و٧٩ و١٤١ و١٤٥ و٢٢٢ و٢٢٥ و٢٧١ و٣٢٩ و٤٠٤ و٤٨٤ و٤٨٦ و٤/٢ و٧٠ و٧٤ و٢١٦ و٢٩٩ و٣٠٥ و٣٣٧.

مستوفاة- وتقول: إن هارون فوَّت بذلك فرصة لا مثيل لها لنقد نص الكتاب نقدًا جديدًا بعد مضي ثمانين سنة على طبعه (ص ١٠١).

• وأنه اختار النُّسَخ الحديثة مشرقية الخط ليُسْر قراءتها (ص ١٠٠-١٠١)، وقال في شأن هذه المتروكة: «والانتفاع بهذه النسخة جدُّ عسير، ولا تصلح إلا للاستئناس» (٥٨/١).

• وأن عمدته كانت طبعة درنبور، أي لا النسخ التي ذكر(ص ٩٩)، وعضَّدت ذلك بقوله: «وأما نسخة ط التي أشير إليها في الحواشي فهي طبعة ديرنبورغ التي حظيت بأصح النسخ من كتاب سيبويه (كذا)، وقد جعلتُها أساسًا في المعارضة، وأثبتُّ الزيادة التي وجدتها فيها... كما انتفعتُ بالقراءات المثبتة في حواشيها عن أصولها في توجيه النص» (٦٠/١).

• وأنه ظهر لها أنه بدءًا من الجزء الثاني اعتمد على طبعة بولاق أكثر من طبعة باريس (ص ١٠٠ الهامش ٢)، ولم تذكر أمارة على ذلك، ومن الشواهد ما لا يساعد على ما ذهبتْ إليه، ومنها هذا الموضع في أواخر الكتاب في طبعة درنبور ٢٢٦/٢: «وقالوا: رحِمْتُه رحْمة كالغَلَبة، وذقَطها ذقَطًا، وهو النكاح»، ولم يعلق درنبور هنا بشيء، وذلك يفيد أن كل نسخه كذلك، وفي طبعة بولاق ٢١٦/٢ في الحاشية: «كذا في المطبوع، وهو تكرير لما سبق، وليس في نسخ الخط التي بأيدينا». وفي طبعة هارون ٩/٤ النص إلى «الغلبة» فحسب، وفي الهامش: «بعده في جميع النسخ: وذقطها ذقطًا وهو النكاح، وهو تكرار لما سبق». فقول هارون: في جميع النسخ - ملائم لصنيع درنبور، لا لصنيع مصحح بولاق، لأن هذا أشار إلى مخالفة نسخ.

وما أغفلته نسخة بولاق وهارون أن درنبور ذكر أن الموضع الأول قبل أسطر سقط في أغلب نسخه، ولم يثبت إلا في نسختين إحداهما A، فلا تكرار إذًا إلا في هذين.

• وأنه اعتمد النص المطبوع، ولم تكن مقابلته بالمخطوط مقابلة تامة ولا كادت (ص ١٠٢)، وتستشهد بموضع وقع فيه سَقْط في المطبوعات الثلاث، وأخذت التتمة من نسخة ابن خروف:

- ففي طبعة درنبور ٤٥/١ س١١: «ألا ترى أنك تقول: مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه، لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيد ملتبسًا بالأخ فالتبس برجل، ولو قلت: أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتَ أخاه - لم يكن كلامًا، لأن عمرًا ليس من سبب الأول ولا ملتبسًا به، ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه - لم يَجُز، لأن أحدهما ملتبس بالأول، والآخر ليس ملتبسًا».

- وهو كذلك في طبعة بولاق ٥٥/١ س٦، وفي طبعة هارون ١٠٧/١ س١٦، مع فرق سأذكره عن قليل.

- ونقلَتِ النص (ص ١٠٢) من نسخة ابن خروف (ق ٨و / س٣١-٣٥)، وهو: «ألا ترى أنك تقول: مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه، ولو قلت: أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتَ أخاه - لم يجز، لأنك تقول: مررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه، ولو قلت: مررت برجل منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٍ أخوه - لم يجُز، لأنك لمَّا أشركتَ بينهما في الفعل صار زيد ملتبسًا بالأخ فالتبس برجل».



وما تحته خط ساقط من المطبوع، وهي تقول: إنه في جميع نسخ الرَّبَاحي تامٌّ كهذا، مع أنها نقلت من نسخة ابن خروف ولم تذكر غيرها هنا، ولا ندري كيف هو في نسختَيِ الأستاذ هارون، وهي لم تطلع عليهما، وتخمّن في شأنهما تخمينًا (ص ١٠٠ هامش ٥، وص ٣٧٨، وهما المرموز إليهما عندها بـ V٦ وV٨).

وهي تقول: إن السَّقْط سببه انتقال نظر، وليس ذلك بصحيح، لأن ما بين مبتدأ السقط ومنتهاه ليس نفس الكلمة حتى يكون انتقال نظر، فهو بين «أخوه» و «لم يجز»، وعلى مبدئه ومنتهاه في نسخة ابن خروف علامتان، وذلك يدل على أنه زيادة نسخة، لا انتقال نظر.

وما يؤكد أن نص هارون ليس من المطبوع فرقٌ لم تَتَنَبَّه عليه المؤلفة، فعند درنبور وبولاق: «لأن عمرًا ليس من سبب الأول ولا ملتبسًا به»، وعند هارون: «لأن عمرًا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسًا به»، فهذا الفرق يدلُّ على أن مصدره ليس المطبوع.

وهي تقول: إن سقوط «لم يجز» أخلى النص من أي معنى (ص ١٠٢)، وليس ذلك بصحيح، فالنص مفهوم بغير السَّقْط، لأن السقط زيادة في الإيضاح، ولا يُخِلُّ سقوطه بالمعنى، وقد يكون حاشية مُدرَجة.

بل الساقط مكرَّر في الثابت، ففي الساقط منعُ نحو: «مررت برجل منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٍ أخوه»، وهو هو الممنوع في الثابت: «مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه»، وهو المنظَّر بقوله في الثابت وفي الساقط معًا: «أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتَ أخاه».

واتخذ الأستاذ هارون نسخة دار الكتب المصرية «٦٥ نحو م» أصلًا في جلِّ الجزء الأول، وهي من رواية الرَّبَاحي، ومجهولة الزمان والمكان، وتقدِّر المؤلفة أنها من المائة الثانية عشرة، ثم رمز إليها بـ «ب» (تقول: أول ظهور لهذا الرمز في ١/٣٨٦)، واتخذ نسخة دار الكتب المصرية «١٤١ نحو» أصلًا، إذ رأى أنها أصح، وهي مؤرخة في ١١٣٩هـ، وهي G عند درنبور، ثم في أول الجزء الثالث رمز إليها بـ «أ». واستعان بنسخ أخرى وشروح، وقال: إنه اتخذ طبعة باريس أساسًا في المعارضة، كما سلف.

ففي طبعة الأستاذ هارون قصور في تطلُّب النُّسَخ، إذ اكتفى بما في القاهرة، واختار منها الأحدث والأيسر، وترك نسخة قديمة مهمة، وتردَّد في اتخاذ الأصل بين نسختين، ثم أراد ألا يذهب شيء من النص، فحيثما وجد زيادة زادها في المتن، كما أخذت عليه بحق (ص ١٠٤)، واختار من القراءات ما أدَّاه إليه نظره، فصنع نصًّا مختارًا مبنيًّا على رأيه، لا على نسخة أو رواية، ولا على منهج واضح مسبَّب، وكأن هذا هو سبب تسميته الأصل الثاني «أ» بدءًا من الجزء الثالث. ولكن المؤلفة كانت متحاملة عليه لا تفوت فرصة في ذم عمله (انظر أيضًا ص ١٤٧-١٤٨)، واتهمته بلا بينة أن نصه من المطبوع لا من المخطوط.

ولا يعيب نشرة هارون أنها خَلَت من فروق درنبور، كما أخذت عليه بغير حق (ص ١٠٤)، لأن نسخه غير نسخه، وما كان له أن ينقل تلك الفروق إلى طبعته، وأغلب الفروق عند هارون كانت بين نسختيه وطبعة باريس، وكان يجب عليه أن يذكر صفحات طبعة باريس لذلك، حتى يسهل الوصول إلى مواضع الفروق التي يذكرها.

والمؤلفة تظن أنه أخذ فروقًا من طبعة كَلْكُتَّا في تحقيق حواشي الأخفش والجرمي والمازني (ص ١٠٠ الهامش ٢)، وما كان محتاجًا إلى ذلك، وهي في نُسخه، فقد عدَّ من مزايا طبعته: «إثبات جميع شرح أبي الحسن الأخفش الذي امتازت به المخطوطات ٦٥م و١٤٠ و١٤١، وقد آثرتُ أن يكون ذلك مفردًا في الحواشي تنقية لأصل الكتاب، وخشية أن يختلط به» (٦١/١). وأكثرها في أول الكتاب، وفعل مثل هذا في حواشي الجرمي والمازني[١].

ولا شك أن طبعة درنبور فاقت الطبعتين المصريتين بنصِّها الملتزَم فيه في الغالب بأصلٍ هو A، وهو أتم نُسَخِه، ولم يَدَعْه إلا في مواضع الخروم، وهو رواية مغربية، واطِّرادِ ذكر فروق نسخه الأخرى في الهامش، وكثيرًا ما كانت رواية مشرقية، كما ذهبت المؤلفة بحق (ص ١٠٣-١٠٥).

ويعيب نشرته مع قلة النسخ التي بنى عليها أنه نقل الحواشي المدرجة التي في أصله إلى الهامش، وهي قليلة بالقياس إلى نسخه الأخرى، وقد حرص على تنقية المتن منها، ولكنها لم تكن ممتازة من عمود المتن في كل إدراج، ولا واضحة المبتدأ والختام في كل موضع، وكثيرًا ما اختلطت به، وهذا من مشكلات الكتاب العويصة المفتقرة إلى شدة التحري وطول الدرس، والمقابلة بين عدد وفير من النسخ، وسيأتي مثال لذلك عن قليل.

وفي رأيي أن الحواشي القديمة لثلاثة العلماء الرواة للكتاب -وهم أبو الحسن الأخفش وأبو عمر الجَرْمي وأبو عثمان المازني- جزء من الكتاب كما بلغَنا قديمًا من رواية المبرد على الأقل، ويجب أن تبقى حواشيهم في متنه ممتازة عن الأصل بعلامة ما، من تصغير الخط أو

---

[١] ومن أمثلته: ١٦٠/١ و٣٣٦/٢ و٣٧٣/٣.

تلوينه أو علامة ما كانت، وليس هذا بمستغرب، فقد رأينا أمثال هذه الحواشي مدرجة في الأصول القديمة كنوادر أبي زيد، والكامل للمبرد.

والمؤلفة تشرح هذا وارتباطه باختيار درنبور للنسخة A، بأنه رأى أن قلة الحواشي المدرجة في النسخة دليل على أصالتها وقربها من الأصل، وأن ناسخ A سبقه إلى تنقية المتن، وقال: «تتضمن الحواشي آثار مناقشات حادة، وتنطوي على كثير من الملاحظات والشروح التي ترجع إلى عصور مختلفة، وكثيرًا ما طغت على النص حتى أصبح من العسير فصلها عنه، وهذه الإضافات وضعتُها أسفل الصفحات كلما تعرفت عليها، غير أني في بعض الحالات تركتها حين أجدها قد دخلت في النص وأصبح من العسير فصلها عنه»[١].

وتعلق المؤلفة على فهمه وصنيعه وأثره في تقويم النسخ بقولها: «ولما غالى درنبور في معيار إدراج الحواشي قلَّل من قدر C (وهي المنقولة عن أصل لابن جني)، وبالغ في تقدير B، وقد صنفتُها في النسخ المتأخرة المشحونة بالأخطاء، ولم يتنبَّه على أن إدراج الحواشي راجع إلى حالة النص التي عليها جميع النسخ المعروفة اليوم، ومنها A» (ص ١٠٩)، وقالت أيضًا: «ويبدو أن كل شيء يشير إلى أن هذه الحواشي جزء من حالة النص القديم جدًّا» (ص ١٠٦)، فالحواشي المدرجة لثلاثة القدماء سمة كل النسخ، وهي مع ذلك توافق درنبور في تنحية الحواشي من المتن عند نشر الكتاب (ص ١١٦)، وإن كانت تَعُدُّ إسقاطها جملة من المطبوع مخالفة مُخِلَّة[٢] للنسخ المخطوطة، وأدت إلى أخطاء (ص ١٤٤). ومن الواضح تردد المؤلفة في شأن الحواشي بين إبقائها مدرجة كما هو شأن جل النسخ، وتنحيتها عن المتن، ونشرها مفردة، ورَجَّح الرأي الثاني عندها وقوفُها على نسخة ميلانو، إذ خلت من هذه الحواشي (ص ١٥١)، كما سيأتي، على أنها تُقِرُّ أن الحواشي على نوعين، واحدة من عمل المبرد مدرجة، والأخرى من عمل أبي علي في الهامش (ص ١٩٣).

(٤)

---

[١] مقدمة النشرة كما في الترجمة المثبة في طبعة الأستاذ هارون ٤٦/١، وانظرها أيضًا في كتاب المؤلفة ١٠٨.

[٢] في الترجمة: «خيانة للنسخ».

وقد عرف الناس الكتاب مطبوعًا من نشرة درنبور وما سار في طريقه من نشرة بولاق وهارون[١] خاليًا متنه من الحواشي، وغيرُهن من النشرات غير المشهورات تَبِعتِ النسخ في إيراد الحواشي المدرجة في مواضعها من المتن، وذلك نشرة ساسي وروسيا الجزئيتين، ونشرة كلكتا التامة، وقد نبهت أومبير على هذا الفرق، وهي ترى أنه مزية لنشرة درنبور، على أنها ترى أيضًا أنه يخالف ما درجت عليه النسخ المخطوطة، وأنه منهج يبحث عن الكتاب الخالص (ص ١٠٩).

والحواشي القديمة المدرجة غير الحواشي الأخرى لمن بعد القدماء من العلماء، وتكون في الهامش أو بين السطرين، ومن الواجب التفريق بين القسمين، وهو ما لم يَتَنَبَّه عليه العيوني في نشره للحواشي، فجعلها في مرتبة واحدة، وهو ما يفيد أنه سيسقطها من نشرته للكتاب التي يعمل عليها.

ولا يبعد أن توجد الحواشي القديمة مثبتة في هوامش بعض نسخ الكتاب. وتسمية التعليق حاشية أو طُرَّة إنما كان لبيان حاله من الكتاب، لا لبيان موضعه من النسخة، وقال العيوني ٨٩/١: «وبقيتْ كثيرٌ من حواشي الأخفش بين كلام سيبويه حتى في نسخ الكتاب المتأخرة»، وقال ١٥٣/١: «كان للجرمي نسخة كاملة من كتاب سيبويه، وقد كتبها بطريقة القدماء التي يدخل العالم تعليقاته وشروحه بعضها أو كلها في أثناء كلام صاحب الكتاب».

على أن من الحواشي ما اختلط بكلام سيبويه، وذلك حين تكون الحاشية غير منسوبة ولا مرموز إلى صاحبها في نسخ، فتختلف فيها الروايات والنسخ، ونجد في كلام العلماء المحشين بيان ذلك، وقد ذكرت أومبير مثالًا لذلك، غير أنها استدلت بنسخة ابن خروف على تمييز كلام سيبويه من كلام غيره، وهي تثني عليها -وهي حقيقة بالثناء- وتقول: «وهي أتم نسخة وقفت عليها من العصر الوسيط فيها حواشي مقابلة نقدية متقنة» (ص ١٢٣)، وحقيقة الحال في الموضع المذكور في نسخة سبقت، وهي نسخة تشوروم التي تضمنت عمل

---

[١] وتبعهم البكاء في نشرته أيضًا، جعل تعاليق المتن في أصله في الهامش.

أبي علي والزمخشري، وهي أصل العيوني في الحواشي، وهذا مثال جيد لشرح تعقيد النص، ومداخلة الحواشي له، ولشرح بعضٍ من عمل أومبير والعيوني.

وهذا هو المثال في درنبور ٤١/١، وبولاق ٥٢/١، وهارون ١٠٠/١-١٠١:

١- «وليس جواز الرفع في الألف مثلَ جواز الرفع في: ضربتُ زيدًا وعمرًا كلَّمته، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى، وإنما اختير هذا على الجواز، وليكون معنًى واحدًا، فهذا أقوى، والذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف.

٢- «وقوله: ليس جواز الرفع في ضربت زيدًا وعمرًا كلمته مثلَه في الألف - يعني أن قوله: أزيدٌ ضربتَه - أقبح من لقيتُ زيدًا وعمرو ضربتُه، لأنه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى، وقولك: أزيدٌ ضربتَه - فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف.

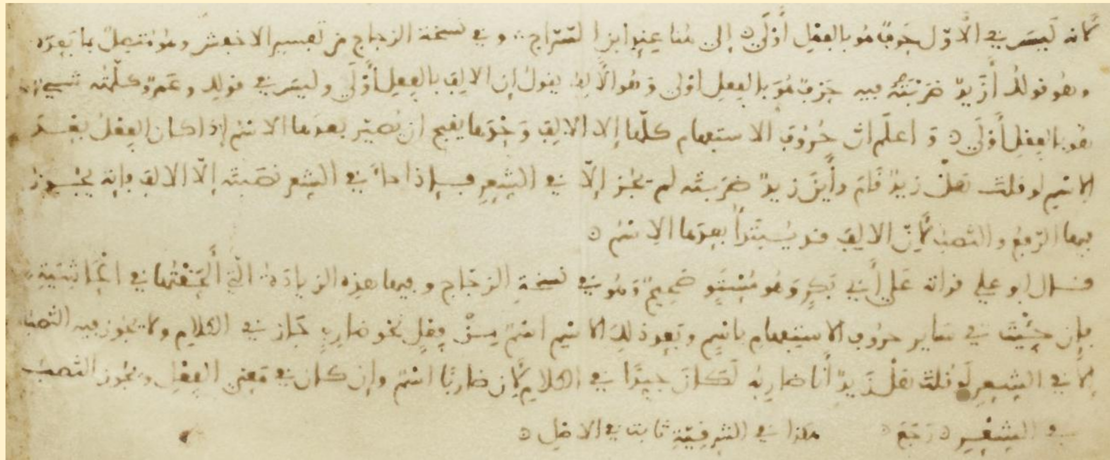
٣- «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يُصيَّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربتَه؟ لم يجُز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعل نحو ضارب، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه - لكان جيِّدًا في الكلام، لأن ضاربًا اسم وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر».

فـ (١) و(٣) في نشرة درنبور وتبعتها بولاق، و(٢) في هامش A ولم ينشره درنبور، وهو في أصل هارون وجعله في الهامش مرجِّحًا أنه حاشية، و(٣) ليس في أصل هارون وأخذه من درنبور[١].

---

[١] وهذا الموضع في نشرة البكاء ١٧٣/١-١٧٤ كنشرة هارون، جعل ما عدَّه حاشية في الهامش، وزاد ما زاد من المطبوع، وهذا مما يشهد على ضعف نسخه التي بنى عليها، وأنه كانت عنايتُه بتتبع بناء الكتاب تفوق عنايته بتحرير النص، واستيفاء النسخ.

وفي نسخة ابن خروف (ق ٧) ينقضي الباب عند قوله: «فيه حرف هو بالفعل أولى»، وليس فيه: «وهو الألف»، وفيه زيادة بعد «أولى» في قصاصة ملحقة مرقومة برقم ٦، فيها:



(أ) «**إلى هنا عند ابن السراج. وفي نسخة الزجاج من تفسير الأخفش، وهو متصل بما بعده، وهو:**

(ب) «قولك: أزيدٌ ضربتَه - فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف، يقول: إن الألف بالفعل أولى، وليس في قولك: وعمرو كلمته - شيء هو بالفعل أولى ⊙ [١].

(ت) «واعلم أن حروف الاستفهام كلها **إلا الألف وحدها** يقبح أن تُصيِّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربتَه؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم.

(ث) **«قال أبو علي[٢]: قرأتُه على أبي بكر، وهو مستوٍ صحيح، وهو في نسخة الزجاج، وفيها هذه الزيادة التي ألحقتها في الحاشية:**

(ج) «فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم، وبعد ذلك الاسم اسم من فعل، نحو: ضارب - جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه

---

[١] الرمز بدارة منقوطة في النسخة إشارة إلى انفصال الكلامين.

[٢] قال العيوني في وصف نسخة ابن خروف ١/٢٣٥-٢٣٦: «وليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري». وحواشيها كما هو واضح وبيَّنَتْه أومبير (ص ٣٠٨ و٣٢٢) فيما يتصل بإقامة النص لا بالمسائل والمناقشات، وهي سمة النسخ المغربية.

- لكان جيِّدًا في الكلام، لأن ضاربًا اسم، وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر ⊙

(ح) «**رجع ⊙ هكذا في الشرقية، ثابت في الأصل**».

فـ (أ) و(ث) و(ح) بيان لحقيقة كل جزء من النص ونسبته إلى النسخ، وليس في شيء من مطبوع الكتاب، و(ب) حاشية للأخفش في نسخة الزجاج، وبعضه ليس في المطبوع، و(ت) و(ج) جزآن من كلام سيبويه اختلفت فيه النسخ، فكله في نسخة الزجاج، وليس في نسخة ابن السراج إلا (ت).

تقول أومبير (ص ١٢٣): إن النص انقضى في الجزء الثاني من نسخة القاهرة نحو ميم ١٣٩[١] وفي شرح السيرافي عند: «لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى»، أي في وسط الجزء (١) هنا، وقالت: إن العبارة غامضة، لأن المثالين ليس فيهما رفع. والصواب أنه مثال واحد فيه عطف جملة على جملة، والمراد رفع المنصوب في المثال، فلا غموض، وجعلت ما بعده حاشية، وهو قوله: «وإنما اختير هذا على الجواز، وليكون معنى واحدًا، فهذا أقوى، والذي يُشَبَّه بإن من حروف الاستفهام الألف»، وسقوطه من بعض النسخ لا يفيد أنه حاشية، وليس عندنا الآن ما يدل على ذلك.

ثم ذكرت الإضاءة التي أفادناها ابن خروف في نسخته، لكنها لم توضحها التوضيح الذي تراه هنا، وفاتها أن (٢) هنا عليها عند ابن خروف رمز «صح» في المبدأ والختام، ليدل على ثبوتها في الرواية، وإن كانت ليست من كلام سيبويه، وكتب قبلها في الحاشية: «من هنا انقطع كلامه»، أي كلام سيبويه، وختامها عند قوله: «لأنه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى»، وبعده: «وقولك: أزيدٌ ضربتَه - فيه حرف هو بالفعل أولى»، وفي آخرها: «هنا تم عند ح»، أي تمت الحاشية هنا عند أبي إسحاق الزجاج، وواضح أن هذا الفرق من انتقال النظر لتكرار لفظ «أولى»، وهذا من إتقان ابن خروف، إذ حرص على إبقاء الحواشي المدرجة، وعلى ذكر

---

(١) وهي التي ترمز إليها بـ C١، وصنَّفَتْها في النسخ القديمة، وهي قطعتان لناسخين مختلفي الزمن، وإحداهما أقدم من الأخرى، فتاريخ القُدْمى ٣٥١هـ، وهي التي استصعبها الأستاذ هارون وتركها.

الفرق فيها أيضًا، وهو خلاف ما ذهب إليه درنبور وهارون وأومبير من انتهاج تنحية الحواشي القديمة، وهو ما يُفهم من صنيع العيوني أيضًا.

ومن هذا نفهم أن درنبور أهمل (٢)، وهي في هامش أصله، وعرف هارون أنها حاشية من التعبير، فأولها: «وقوله»، ولم يعرفا معًا أن (٣) جزآن، إذ ليس عندهما من النسخ ما يدل على ذلك، وهي قسمان، بعضها في نسخة ابن السراج، وهي في نسخة الزجاج أتم.

وأما هذا الموضع في حواشي العيوني ١٩٧/١-٢٠٠ فهو هذا، وهو من نسخة تشوروم ٣٣/١و:

(أ) «عند س: والذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف. وفي نسخة أخرى: والذي يُشْبه إنْ من حروف الاستفهام الألف. وفي العمود: والذي تُشَبِّهه بإنْ هو حرف الاستفهام، وهو الألف.

(ب) «وقوله: ليس جواز الرفع في ضربت زيدًا وعمرو كلمته مثلَه في الألف - يعني أن قوله: أزيدٌ ضربتَه؟ أقبح من: لقيت زيدًا وعمرو كلمته، لأنه ليس في الأول حرف هو بالفعل أولى.

(ت) «إلى ههنا عنده. وفي نسخة ح: هو تفسير الأخفش، وهو متصل بما بعده: وقولك: أزيدٌ ضربتَه؟ فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف.

(ث) «قال سيبويه: واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يُصَيَّر بعدها الاسم... (إلى) ويجوز النصب في الشعر.

(ج) «بخط الوراق: من هنا زيادة على كتاب أبي إسحاق، وقرأته عليه، وهو صحيح عند ب».

فـ (خ) هنا فروق في آخر جملة في (١)، وليست في نسخة ابن خروف، فيما يبدو[1]، و(د) هو (٢) وفيه نقص، وفي (ذ) يقول أبو علي: إن الحاشية إلى ههنا عند ابن السراج، وفي نسخة

[1] من أجل بِلَى النسخة وانمحاء المداد من القِدَم.

الزجاج أنها للأخفش، ولها بقية بعدها، و(ر) كلام سيبويه المختلفة فيه النسخ، و(ز) الإفادة عن الوراق أنه زيادة من كتاب الزجاج، وقرأه أبو علي على ابن السراج.

وهذا كله في نسخة ابن خروف، وليس في أصل العيوني اختلاف نسختي الزجاج وابن السراج في (٣)، وفي أصل العيوني زيادة ضئيلة، وهي نقل أبي علي من خط الوراق أن (٣) زيادة نسخة، لكن لفظه مخالف لما أفاده ابن خروف، فلفظ نسخة تشوروم يفيد أن كل (٣) تزيد به نسخة ابن السراج على نسخة الزجاج، لأنه يقول: «زيادة على كتاب أبي إسحاق»، ولفظ نسخة ابن خروف: «قرأته على أبي بكر، وهو مستوٍ صحيح، وهو في نسخة الزجاج، وفيها هذه الزيادة التي ألحقتها في الحاشية»، فجعل نسخة الزجاج أتم، وقسَم الفقرة قسمين، بعضها اتفقا عليه، وبعضها اختلفا فيه، وظن العيوني في ٢٠٠/١ هامش ١ أن نسخة تشوروم ونسخة ابن خروف متفقتان. فإن كان محرَّفًا صوابه: زيادة عن كتاب أبي إسحاق، اتفقتا بعض الاتفاق.

ومن هذا نفهم أنه مع الجهد الكبير الذي بذلته أومبير والعيوني في استثمار نسخ الكتاب، وما أفادانا به من إفادات جليلة - يبقى الأمر مفتقرًا إلى مزيد من التحقيق والموازنة وحسن القراءة، وأنه لا تغني نسخة عن نسخة، ولا سيما الأصول العالية النفيسة، كنسخة تشوروم التي بخط ابن معافى متضمنة عمل الفارسي والزمخشري، ونسخة ابن خروف.

وهذا مثال آخر أخطأت فيه أومبير خطأً بيِّنًا:

١- ففي نشرة درنبور ٣/١ س ٦-٨، وبولاق ٤/١ س ٩-١١: «والوقف قولهم: اضربْهُ في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من المتمكنة، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه: افْعَلْ».

٢- وفي نشرة هارون ١٧/١ س ١-٣: «والوقف قولهم: اضربْ في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من

المتمكنة، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ». وفي هامش ٢: «قال: أبو الحسن: إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل مِن عَل»[١].

٣- وفي نسخة ابن خروف ٢ س ٩-١١: «والوقف قولهم: اضربْ في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْدَ كَمْ وإذْ من المتمكنة، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ. قال أبو الحسن: بُعْدُ كم وإذ من المتمكنة **أن** الإعراب لا يدخلهما كما يدخل مِن عَل»[٢].

فسقطت الحاشية في نشرة درنبور، وجاءت في نشرة هارون ناقصة محرَّفة، ونقلت أومبير النص من ثلاث نسخ أندلسية منها نسخة ابن خروف، لكنها أوردته هكذا: «فبعُدت من المضارعة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل. قال أبو الحسن: بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة، إن الإعراب لا يدخلها كما دخل على من عل» (ص ١٤٦). وهذا خَلْف من القول وتحريف وفيه نقص، وظنَّت أن «بُعْدَ كَمْ وإذ من المتمكنة» ليس إلا في كلام أبي الحسن، وأنه أُدخل في كلام سيبويه بعد سقوط النسبة إلى أبي الحسن، وحرَّفت ضبط «بُعْدُ كَمْ» و «أن الإعراب»، والصواب في نسخة ابن خروف، وكانت من مراجعها في هذا النص، و«بعد كم» في كلام سيبويه منصوب نصب المصادر، وفي كلام أبي الحسن مرفوع بالابتداء.

وتُنَبِّه أومبير على أن مخطوطات الكتاب كما تكشف لنا حقائق المتن ورواياته وما داخله من الحواشي تكشف لنا الاختلاف أيضًا في عنوانات الأبواب، وتحمد لدرنبور ترقيمه لها فسهَّل ضبطها ومراجعتها، وخلت من ذلك الطبعتان المصريتان[٣]، حتى سقطت عنوانات أبواب في فهرسة هارون (ص ١٢٩)[٤]. وتُنِبِّه على أن من الأبواب ما صيغته: «وهذا شيء»،

---

[١] ونشرةُ البكاء ٥٩/١ تبعت نشرة هارون، وفيها تحريف كتحريف أومبير، ففيها في الهامش ٤٣: «قال أبو الحسن: بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة، إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل من عل».

[٢] وكذلك هو في حواشي سيبويه ٥١/١ على الصواب.

[٣] وطبعة البكاء.

[٤] مثلت بأمثلة من الجزء الثاني وذكرت أرقامها عند درنبور، وهذه صفحاتها في نشرة هارون وما بين قوسين رقم الباب عند درنبور: ١٢٠/٢ (١٢٩) و٢٩٠ (١٨٠) و٣٣٨ (١٩٦) و٣٥٠ (٢٠٤) و٣٦٢ (٢٠٩) و٤١٥ (٢٣٠).

و«هذا وجه»، ويسقط «هذا» في مواضع، وتمثّل لما لم يعدّه درنبور بابًا من أجل اختلاف الصيغة، كما في قوله ٦٦/١ س ٣: «هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب واختيار الرفع»، وتبعته بولاق ٧٧/١ س ٧، وهارون ١٥٤/١ س الأخير، ومنه قبل قليل من هذا ولم تذكره: «وهذا ما يجري منه مجرورًا كما يجري منصوبًا»، وهما عنوانا بابين في تشوروم (٥١ظ و٥٢)[١]، وفي نسخة ابن خروف (١٣و)[٢]، وتبع البكّاء ٢٢٦/١ الطبعات مخالفًا نسخته، مع أنه معنيٌّ بالتبويب والتصنيف.

وتخالف المطبوعات المخطوطات في الشواهد الشعرية، والأكثر كما تقول المؤلفة وجود البيت في المطبوعات لا المخطوطات، وترى أن الشواهد كانت تزيد في النسخ مع مرور الزمن، وتسخر من ذلك فتقول: «لأن القارئ العربي العارف بتراثه الأدبي وهو يطالع الكتاب لا يقدر على مقاومة إغراء زيادة بيت في نسخته ليوضح مراد سيبويه، أو يكمّل البيت بصدر أو عجز أو بيت سابق أو لاحق، وكيف يستطيع مقاومة ذلك وهو يوثّق المعرفة العلمية، ويحافظ على التراث المشترك؟!» (ص ١٣٦)، ومِن قَبْلُ اتهمت النحويين بقلة اهتمامهم بأثَرِيَّة النص فأدرجوا الفروق في متون النسخ (ص ١٢٢).

فأما هذه فالمؤلفة قد اطلعت على النسخ العلمية المتقَنة المقابَلة المُبَيَّن فيها كل أحوال النص، كنسخة ابن خروف، وفروع نسخة الزمخشري ونسخة أبي علي، ولا يخفى على المشتغل بالتراث العربي أن الكتب الشهيرة التي يُرغب فيها يكثر ناسخوها، وهم يتفاوتون إتقانًا وضبطًا وعلمًا، ويكون مِن نُسَخها ما هو متقَن وما هو دون ذلك، كما في المطبوعات اليوم، ولا يُنتِج ذلك حكمًا على النحويين بالتهاون في الحرص على نص الكتاب، وبحثُها هذا من أدل الدليل على بطلان هذا الاتهام. والشواهد الشعرية كالمدرَج من الحواشي، كثيرًا ما

---

[١] الترتيب فيها مضطرب.

[٢] بلفظ: «وهذا باب ما يجري منه مجرورًا كما كان منصوبًا»، «هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب واختيار النصب واختيار الرفع».

أُدرجت منسوبة إلى منشديها[١]، وكما تسقط نسبة الحاشية في نسخ، تسقط نسبة منشد البيت في نسخ، والتعويل إنما هو على النسخ العلمية وعلى التحرِّي في البحث. وهذا يجري على نسبة الشاهد إلى صاحبه في الكتاب، وهذه مسألة معروفة ومدروسة.

(٥)

من أهم ما كشفه بحث أومبير طائفة من النسخ هي توائم نُسخت في أزمنة متقاربة متضمنة عمل الزمخشري وأبي علي، ومنها أصل درنبور A، وأم هذه الطائفة نسخة تشوروم[٢]، وهي تسع عشرة نسخة، ست عشرة منها في إسطنبول، وتسع منها في السليمانية (ص ١٥٣)، وتقول: إن التشابه بينها كبير جدًّا في المحتوى ونوع الورق وعدد السطور وإخراج الصفحة، وتواريخها متقاربة، وفي إحداها أنها نسخت في القاهرة، وخمس ذكرت تاريخ الأصل وهو ٦٤٧هـ، وثلاث ذكرت اسم ناسخ الأصل، وهو ابن معافى، ومنها ما ذكر تجزئة الأصل أربعة أجزاء (ص ٢١٢-٢١٣)، وتظن أنها نسخت في القاهرة تلبية لطلب مستعجل مُلِحٍّ (ص ٢٢٥)، إلا ثلاثًا في عَدِّها وأربعًا في عَدِّي -كما سيأتي- نُسخن في إسطنبول (ص ٢٢٦).

فيكون تاريخ أصل درينبور حوالَيْ هذه التواريخ لا كما ظن أنه قديم، وما حمله على ذلك إلا الرواية التي تضمنته، ونكون قد عرفنا في عصرنا الكتاب مطبوعًا من واحدة من هذه الطائفة -هي أصل درنبور- من صنعة الزمخشري المَبْنِيَّة على صنعة أبي علي الفارسي. وتظن أومبير أن لا واسطة بين التوائم ونسخة تشوروم، لأنا لا نجد أثرًا لهذه الرواية في غيرها، وتظن أيضًا أن A ليست كما ذهب درنبور نسخة طالب علم صنع نسخة ممتازة، ولكن شارك فيها أربعة نساخ بعضهم متهاون جدًّا، وسقط في تجليدها كراستان، فهي قد صُنعت في حانوت ورَّاق استجابة لطلب مُلِحٍّ بعد الوقوف على نسخة تشوروم (ص ١١٠-١١٣).

---

[١] وانظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه لخالد جمعة ١٢٠-١٢٢.

[٢] أربعة أجزاء بأرقام: ٢٥٦٢-٢٥٦٥، وناسخها عبد المحسن بن مزروع بن معافى سنة ٦٤٧هـ.

وقد عرَّفَتْنا أومبير أن من علامات هذه الطائفة لفظ «حائط» في أولها عند قول سيبويه: «فالاسم رجل وفرس»، وانفردت هذه النسخ بزيادة «حائط» (ص ١٤٢-١٤٣ و٢١٦ و٢٣٢)، وتفترض أنه أثر من قول ابن السراج: «نحو: رجل وفرس وحجر»[١]. وقد وقفتُ على هذا المثال عند المبرد، فيترجح أنه مصدره إذًا، قال في المقتضب: «لأن الاسم المُنَكَّر هو الواقع على كل شيء من أُمَّته، لا يخصُّ واحدًا دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض»[٢]. وظاهرٌ أن القصد كان التمثيل للجماد كما مُثِّل للحي.

وتَذْكُر علامة أخرى لهذه الطائفة في آخر الكتاب، كما أن تلك في أوله، وذلك قوله: «ومثل هذا قول بعضهم: عَلْمَاءِ بنو فلان، فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان، وهي عربية»، فما تحته خط ساقط من هذه الطائفة (ص ٢١٥ و٢٣٢). وقد اختبرْتُ العلامتين في النسخ التي اطلعتُ عليها فوجدتُ ذلك صحيحًا.

وأُورِدُ هنا ما أفادته مُدخِلًا جداولها في جدول واحد (ص ١١٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٦ و٤١٢ و٥٣٣-٥٤١)، وأشير إلى رمزها عند العيوني، وما رمز إليه بـ «ش» مع رقم عنده يدل على تعرُّفه على قرب النسخة من نسخة تشوروم، لأنه رمز إلى هذه بـ «ش»[٣]، وكل ما رمز إليه بذلك في هذا الجدول، وهو من «ش» إلى «ش٥». وأضيفُ إليها نسختين هما من هذه الطائفة، وكأنها لم تطلع عليهما، وهما الفاتح ٥٠٦٣، وحالت أفندي ٤٦٦، ولم يذكرهما العيوني أيضًا. والأربع الأخيرات في الجدول مخالفات لسائرها، قُصد أن يكنَّ أخفَّ وزنًا، كما تقول، ثلاث ذكرتْهن ورابعة زدتها أنا، وهي نسخة الفاتح ٥٠٦٣، والثلاث قبلهن مختلفات شيئًا، وهن أقرب إلى الأخيرات، وبقيت واحدة في جامعة إسطنبول برقم ٣٢٢١أ ناقصة ضمن مجموع، ليست في هذا الجدول. وبزيادة اثنتين تصير الأسرة إحدى وعشرين

---

[١] الأصول ٣٦/١ و١٤٨.

[٢] المقتضب ٢٧٦/٤.

[٣] بل ذكر في وصفها ٢٠٩/١ أن الفراغ كان في ٢٠ من ذي القعدة سنة ٦٤٧هـ، وهي مبتورة الآخر، فاستفاد ذلك من النسخة المرموز إليها بـ «ش١»، وهي نسخة إسماعيل أفندي ٦٣٤.

نسخة، عشرون منها في هذا الجدول، وخمس منها مِن نَسْخ ناسخ واحد، هو علي يحيي[(١)] الشافعي.

المكتبة	الرقم	التاريخ	السطور	الصفحة	الكتابة	الورق	العيوني	الناسخ
تشوروم	٢٥٦٢-٢٥٦٥	٦٤٧هـ	١٥	٢٧٣/٣٦٢	١٤٤/٢٠٠	١٧٤/١٨٤/ ٢١٩/١٨٦[(٢)]	ش	عبد المحسن بن مزروع بن معافى
آياصوفيا	٤٥٧٣	١١٤٠هـ	٢٥	٢٠٠/٣٠٠	١١٠/٢٠٠	٦٠٤	آياصوفيا ٤٥٧٣[(٣)]	موسى بن صالح الأشمناوي (كذا) المالكي
سليم آغا	١١٨٢	١١٤٠هـ	٢٥	٢١٠/٣٢٠	١١٥/٢٠٠	٥٩٠		موسى بن عمرو الشعراني
آياصوفيا	٤٥٧٥	١١٤٣هـ	٢٥	١٩٥/٣١٢	١٠٥/٢١١	٤٨١		محمد بن غانم بن سالم الدمنهوري
الفاتح	٥٠٦٢	١١٤٣هـ	٢٥	٢٠٢/٣١٤	١٠٠/٢١٠	٥٩٠	ش٣	علي يحيي الشافعي[(٤)]
رئيس الكتاب	١٠٦٢	١١٤٤هـ	٢٥	٢١٥/٣٣٥	١١٥/٢٠٠	٥٤٦		علي بن سالم الدمياطي المالكي
آياصوفيا	٤٥٧٤	١١٤٧هـ	٢٥	١٧٠/٣٣٠	٩٠/٢١٠	٥٠٨		علي يحيي
نورعثمانية	٤٦٢٨	١١٤٩هـ	٢٥	٢٢٢/٣٢٩	١١٠/٢١٢	٥٥٤		علي يحيي
خالد أفندي	٤٦٦	١١٥٠هـ	٢٥	٢٢٠/٣٣٠	١١٦/٢٢٥	٥٦٤		علي يحيي
إسماعيل أفندي	٦٣٤	١١٥١هـ	٢٣	٢٢٠/٣٣٢	١٣٠/٢٠٠	٤٤٦	ش١	أحمد بن سليمان البحيري
عارف حكمت[(٥)]	١٦٣	-	٢٥	-	-	٤٢٦	ح٣	-
حالت أفندي	٤٦٦	١١٥٠هـ	٢٥			٥٦٥		علي بن يحيي

(١) وجدته يكتب اسمه: علي يحيي، بلا توسيط ابن.

(٢) العيوني ٢٠٩/١: «١٧٥-١٧٣-١٨٥-٢١٥».

(٣) قال العيوني ٢٦١/١: «وهي تطابق نسخة ابن معافى، فلعلها منقولة منها». وفيه: «الأسمناوي».

(٤) قال العيوني ٢١٢/١: «ليس فيها ذكر لناسخها». وتأريخ أومبير لها بـ ١١١٣هـ كأنه غير صحيح، والأقرب ١١٤٣هـ بالنظر إلى النسخ الأخرى التي نسخها الناسخ، والرقم قبل ٣ مطموس غير واضح، وجعلتُها في الترتيب على ما يقتضي التاريخ الذي اقترحتُه.

(٥) لم تطلع عليها المؤلفة ولم تدخلها في جداولها، وتقول: إن كل التوائم في تركية إلا هذه وA أصل درنبور. ومن العجيب رمز العيوني لها بـ «ح»، فهو يدل على أنها عنده رباحية، وهو يقول في وصفها: إنها كاملة الحواشي ٢٢٨/١، أي حواشي الفارسي والزمخشري.

باريس	٣٩٨٧	-	٢٥	٢٢٠/٣٢١	١١٨/٢٢٥	٥٩٦[١]	ش٢	-
راغب باشا	١٣٧٦	-	٢٥	٢١٨/٣٨٠	١٠٥/٢١١	٣٦٠		-
نورعثمانية	٤٦٢٧	-	٢٥	١٩٠/٣٣٠	٩٨/٢٤٦	٤٤١	نورعثمانية ٤٦٢٧	-
الفاتح	٥٠٦٣	-	٣٣			٣٦٣		-
نورعثمانية	٤٦٢٦	١١٤٥هـ	٣١	٢٠٤/٣٢٠	١١٥/٢٣١	٣٧١		-
راغب باشا	١٣٧٥	١١٥٢هـ	٢٩	١٦٠/٢٨٢	٨٢/١٩٠	٣٤٣		-
بشير آغا	٦٠٩	١١٥٣هـ	٢٧	١٥٤/٢٨٤	٨٦/١٩٦	٣٨٠	ش٤	محمد أحمد قيودان
الحميدية	١٣٢٧	-	٢٩	١٥٥/٢٨٣	٨٢/١٩٠	٣٥٩[٢]	ش٥	-

(٦)

وتقول: إن أغلب هذه النسخ كان في الصدر منها قيد تسميه: «قيد البدء» أو «الاستهلال»، مهمٌّ في تعرُّف تاريخ هذه الرواية، وهو قسمان، وكان نشره درنبور ٥/١ و٨ وسقط منه ذكر الزمخشري، وأُسقط القيد من طبعة بولاق، لأنها لم تُعْنَ بمقدمة درنبور، ونشره هارون ٤٧/١ ضمن ترجمة مقدمة درنبور، ونشرَتْه أومبير (ص ١٥٦ و١٩٩) مبيِّنة الفروق بين ثلاث نسخ، هن أصل درنبور والفاتح ٥٠٦٢ وسليم آغا ١١٨٢، ويجوز تسميته: «قيد ترجمة الرموز»، ونشره العيوني ٣/١ عن نسخة إسماعيل أفندي ٦٣٤.

وتقول: إن القيد سقط من النسخة الأم إما بسقوط ورقة، وإما بإلصاق قطعة عليه (ص ٢١٧)، وأقول: إن هذا الاحتمال الثاني أقرب لمن تأمل النسخة.

ووقع تحريف في نشرتها، إذ فيها: «وهذه النسخة مثبتة فيه هكذا بخط كاتبه»، والصواب: «وهذ الترجمة مثبتة»، كما في كل النسخ، ووقع تحريف في نشرة العيوني، إذ فيه: «صورة ما على حاشية الجزء الأول»، والصواب: «غاشية»، كما في غالب النسخ، ونسخة إسماعيل أفندي التي نقل منها بَيِّنٌ فيها تغيير الغين إلى حاء.

---

(١) العيوني ٢١١/١: «٥٨٧ ورقة».

(٢) العيوني ٢١٣/١: «٣٨٠ ورقة، في كل وجه ٢٧ سطرًا».

واستشكلتْ أومبير هل نسخة القصري غير نسخة أبي علي؟ وإن كانتا نسختين فأيهما كانت أصل الواسطة التي نقل منها الزمخشري؟ ورجَّحت كدرنبور أنهما نسختان، وأن النقل منهما معًا (ص ١٦٣)، وما انتهى إليه العيوني أن للقصري أصلين، وهما غير أصل أبي علي نفسه، وأن المراد في القيد الأصل الثاني المَزِيد المنقَّح (٢٢/١ و١٤٥-١٤٨)، فهو مرجع الزمخشري في عمله، وأن الأول اطلع عليه وعارض به ابن خروف، ونقل منه أبو علي الغسَّاني الجيَّاني (-٤٩٨هـ).

واستشكلت أن إسماعيل الورَّاق (-٣٢٣هـ) ذُكرت نسخته في القيد ولم يُرمز إليه فيه برمز، ورجَّحتْ أن فروقه كانت ملحقة من بعد، ثم أُدرج ذكره في القيد، وتستدل بأن ما في القيد من قوله: «واعلم أن إسماعيل الورَّاق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل...» كان مقحمًا بلا مسوغ من سياق القيد (ص ١٦٩-١٧٠).

ويظهر لي أن ذكر الورَّاق أول مرة كان بمناسبة ذكر نسخة الزجاج، فقد عارض بها الوراق، وكان لا بد من اتصال ذلك بنسخة ابن السراج، فهما شيخا أبي علي، ومن بعد جاء استطرادٌ في الرمز إلى كلام أبي علي نفسه، وهو «فا»، ثم عاد السياق إلى ذكر تفصيل عمل الوراق المذكور أولًا. فالسياق متصل لا إقحام فيه.

وفي فهمها لما في القيد: «اعلم أن ما كان علامته (مح) فهو في نسخة المبرد بخط يده» - ترى أنه لا شيء يدل على أن المقابلة اكتملت ولا أنها من عمل أبي علي (ص ١٧١) ولا أن المقابلة كانت بلا واسطة، بل تذهب إلى أن أبا علي لم يطلع على نسخة المبرد (ص ١٧٢-١٧٣). وفي نسخة مشهد ٣٨٦٩a و٣٨٩٧a -وقد ذَكرتْ أنها لم تطلع عليها (ص ٣٧٨)- فيما نقله الغساني عن أصل القصري الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته من كتاب سيبويه بعدة نسخ، منها كتاب أبي العباس المبرد بخط يده» (حواشي ١٣/١). وما من داع إلى الشك في اكتمال المعارضة بالنُّسَخ، فالمعارضة إذا أُطلقت بلا قيد ولا استدراك دلت على الاكتمال، وهو الأصل.

وفي القيد: «وما كان علامته (هـ) فإنه من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبد الله بن هانئ»، والمذكور في النحويين عبد الله بن محمد بن هانئ (-٢٣٦هـ)[١]، فلما لم تجد إلا هذا في البغية افترضت أن المذكور في القيد ابنٌ لهذا، وقد نبَّه العيوني ٨٢/١ أن المقصود ذَكَره أبو علي في التعليقة ٤٢/٤ فقال: «وجدت في النسخة الظاهرية المقروءة على عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش»، وقال بعد قليل: «وقال عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش»[٢]، فيكون ما في القيد خطأ.

والمؤلفة تفترض أن المبرد لم يعتن بإقامة نص الكتاب مستدلة بموضع في كتاب الانتصار لابن ولَّاد، وهو موضع واحد، فيما أظن، ولا يدل على ما ذهبتْ إليه، وقال فيه ابن ولَّاد: «هذا غلط من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه، لأنه قد اعترف بأنه ليس من كلام سيبويه، وإنما غُلط عليه في كتابه، وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام فيها صحيحًا مستقيمًا على غير ما حكى، وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب، ولكنه موضع ظننا أنه تجاوزه نظره»[٣]، وقد نقل ابن ولَّاد في رأس المسألة قول المبرد: «وأحسب هذا في الكتاب غلَطًا عليه، بل لا أشك في ذلك، إن شاء الله»، وليس هذا قول من لم يحسن القراءة، أو يغترُّ بالنسخ السقيمة (ص ١٩٢ و١٩٦).

وتسأل عن الذي شَهَر رواية المبرد للكتاب مع أنه ألَّف كتابًا في نقده، وتذهب إلى أن الذي شهرها هو الحواشي المزيدة وليس شيئًا يتعلق بسلامة النص (١٩٤-١٩٦). والأظهر أن شهرتها كانت من أنها رواية أعلام النحويين المشهورين المنصرفين إلى النحو من البصريين أو ممن سار على طريقتهم، في سلسلة أولها الأخفش وآخرها الزمخشري، وكان المبرد واسطة عقدها، وحف به شيخاه الجرمي والمازني، وتلميذاه الزجاج وابن السراج، ولا يمنعهم هذا

---

(١) تاريخ بغداد (بشار) ٢٦٨/١١، وإنباه الرواة ١٢٧/٢، والوافي بالوفيات (جمعية المستشرقين) ٥٢٥/١٧، وبغية الوعاة (أبو الفضل) ٦١/٢.

(٢) التعليقة ٤٢/٤ و٤٤.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٥٨.

من المخالفة والمراجعة والاستدراك، فهذه سنة العلم التي سنُّوها في تطلُّب الصواب، والاعتقاد بأنه لا عصمة.

واجتمع على درنبور شيئان لم يتبين معهما منزلة الزمخشري في هذه الرواية، فسقط من القيد الأول عنده ذكر الزمخشري، وفهم من قوله في القيد الثاني: «وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة. هـ. نقلت من خط الزمخشري» - أن نسخة ابن طلحة نُقلت من نسخة الزمخشري، نبَّهَتْ أومبير على هذا، وقرأَتْ: «نقلْتُ من خط الزمخشري»، ودعاها إلى هذه القراءة ما في نسخة سليم آغا ١١٨٢: «نقلته من خط الزمخشري»، والقراءة الصحيحة فيما أظن: «نُقِلَتْ من خط الزمخشري»، أي العبارة السابقة أو الجملة أو الكلمة، وكذلك قرأها العيوني (٦/١)، وخُتمت الجملة بحرف هاء الدال على الانقضاء.

وخُتمت ديباجة النحَّاس في نسخة تشوروم وبناتها بعبارة مشابهة لهذه، وهي: «كُتب من نسخة (ط). نُقلت من خط الزمخشري على الوجه»، وفهمها درنبور: كتبت هذه النسخة من نسخة ابن طلحة، ونسخة ابن طلحة نُسخت من نسخة الزمخشري، وفيه قلب للأمور، وفهمت أومبير أن الناقل الزمخشري والمنقول منه ابن طلحة، لكنها شاركت درنبور في خطأين (ص ٢٠٣)، إذ ظنَّا معًا أن الكلام هنا على النسخة، والكلام إنما هو على ديباجة النحاس، لأنه جاء في ختامها قبل الشروع في الكتاب، وقد جُعل منحازًا وحده لأنه من الرواية المغربية، وإنما أثبته الزمخشري للإفادة، وذكر أنه من نسخة ابن طلحة نَقَل، وجاء مَن بعده وذكر أنه مِن خط الزمخشري نَقَل، وذلك لبيان مصدر هذه الديباجة. وفهما أيضًا أن معنى «على الوجه» على وجه الورقة، والمراد على وجه الصواب لم تُغَيَّر سياقتها، لأنها أخبار متتالية، لئلا يُظَنَّ أنه نُقص منها شيء أو زيد فيها.

وقد اهتدت أومبير إلى ترجمة ابن طلحة، وهو عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابُري (-٥٢٣هـ)[١]، غير أنها ظنت أن أول من سلكه في عداد النحويين الفيروزباذي في

[١] على ما رجَّح في تاريخ وفاته مؤلف كتاب: ابن طلحة اليابري، ص ٩٩-١٠٠.

البلغة، وهو مسبوق بصاحب كتاب: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين[١]، وبمعاصره أبي حيان، وأفادنا أبو حيان أن الزمخشري رحل إليه قصدًا ليقرأ عليه الكتاب، قال: «رحل من خوارزم في شَيْبَته إلى مكة -شرفها الله!- لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل جزيرة الأندلس كان مجاورًا بمكة، وهو الشيخ الإمام العلامة المجاور أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل يابُرة من بلاد جزيرة الأندلس، فقرأ عليه الزمخشري جميع كتاب سيبويه، وأخبره به قراءة عن الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني الجيَّاني»[٢]، وذكر السند إلى الرَّبَاحي.

وفي كتاب آخر له عيَّن الزمن تقريبًا، وذلك في سياق الرد على ابن مالك والمنازعة في معرفة كتاب سيبويه، إذ قال ابن مالك: «وفي عدم معرفة الزمخشري أن صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يُعرَف بتصفُّح وانتقاء، لا بتدبُّرٍ واستقصاء، فما أوفر تبجُّحه، وأيسر ترجُّحه! عفا الله عنا وعنه!»[٣]، فقال أبو حيان مُقِرًّا له على ما وصفه به من قلة المعرفة بالكتاب: «لكن ما ذكره المصنف عن الزمخشري هو مشارك له فيه... على أنه -رحمه الله- لم يقرأ كتاب سيبويه على أحد، إنما كان يتصفح منه مواضع، وقد رحل الزمخشري من خوارزم إلى مكة قبل العشرين وخمسمائة لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل الأندلس يعرف بأبي بكر بن طلحة...»[٤].

وكأن المغاربة من أبي حيان إلى محمد الطبراني صاحب كتاب «ابن طلحة اليابُري» -استخفَّتهم هذه الأخبار، فجعلوا الزمخشري قرأ كتاب سيبويه على ابن طلحة قراءة تعلُّم وتفهُّم، واللائق أن تكون قراءة رواية ومعارضة للرواية المشرقية بالرواية المغربية للكتاب.

---

[١] إشارة التعيين ١٦٧.

[٢] البحر المحيط (السعادة) ٣٧٢/٤.

[٣] شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/٣.

[٤] التذييل والتكميل ٣٦١/١١، ونقل هذا وغيرَه المَقَّري في أزهار الرياض ٧٦/٣-٧٨.

وبعد عِلْمنا بأن الزمخشري صنع نسخة من كتاب سيبويه جمعت الرواية المشرقية والرواية المغربية، معارَضةً بنُسخ، مشحونة بالحواشي التي جمعها الفارسي من كلام النحويين السابقين وتعاليق أبي علي نفسه - لا يكون كلام ابن مالك وأبي حيان في التقليل من معرفة الزمخشري بالكتاب إلا من قبيل ما يكون بين أهل الصنعة المتقاربين في المنزلة من التنافس، فهو قد قرأه وحواشيه غير مرة، فكيف يصح أن يصف ابن مالك معرفته بأنها معرفة تصفح وانتقاء؟ بل كيف يُقِرُّه أبو حيان على ذلك؟!

(٧)

وانتهت أومبير إلى أنه اختلفت نسخ الكتاب المشرقية والمغربية منذ أن أدخل أبو علي الحواشي التي جمعها في الهوامش، وصارت المخطوطات مناسَبة لنشر الحواشي والقيود العلمية، على حين لم يكن الكتاب في المغرب يتضمن حتى في نسخ النحويين إلا قيود رواية النص حتى المائة السابعة (ص ٢٣٤).

والرواية المغربية ترجع إلى أبي عبد الله محمد بن يحيي بن عبد السلام الأزدي الجيَّاني الرَّبَاحي -منسوب إلى قلعة رَبَاح في الأندلس- المتوفى سنة ٣٥٨هـ[١]، رحل إلى المشرق وروى الكتاب عن أبي القاسم بن ولَّاد عن أبيه أبي الحسين عن المبرد، وعن أبي جعفر النحَّاس عن الزجاج عن المبرد.

وللمؤلفة مجازفات غريبة في هذا الباب، فهي تحكم من النسخ التي وقفت عليها على مقدار رواية الكتاب في المشرق أو المغرب أو الأزمنة، وتقول مثلًا: إن الكتاب بعد المائة السادسة لم يكن ينسخ في المشرق إلا نادرًا، وتقول: كأن المشارقة إذا أرادوا رواية حية لم يكن لهم إلا أن يطلبوها من المغرب (ص ٩٢)، وتقول: كأنه قد توقفت روايته على نحو منظَّم في المشرق بعد المائة الرابعة (ص ٢٣٤)، وتقول: وقعت حركة إحياء في المائة الثانية

---

[١] طبقات النحويين واللغويين ٣١٠، آخر ترجمة في مطبوع الكتاب، وانظر الكلام على روايته ونسخته وديباجته في مقدمة العيوني لحواشيه ١/١٢٢ و١٨٧.

عشرة بعد شيء من قلة الاهتمام (ص ٨٧). وهذه الأحكام وشبهها إنما تبنيها على ما اطلعت عليه من نسخ، ولا شك أن المنسوخ من أي كتاب أكثر مما يَسْلَم من عوادي الزمن ويُحفظ إلى زمننا، وهذا الذي يبقى إلى عصرنا أكثر مما نطلع عليه ويبلغه علمنا، فهي تبني هذه الأحكام التاريخية على بضع وسبعين نسخة علمت بخبرها، وسلف قول جون درويل: بلغت النسخ المعروفة للكتاب اليوم مائة وخمسًا، فهي ثلاث دوائر إذًا: دائرة الواقع في التاريخ، ولا علم لنا بها، وهي أكبر من دائرة ما بقي إلى أيامنا، وهي أكبر من دائرة علمنا.

من النسخ التي عرفتْها أومبير كانت ست عشرة بالخط المغربي، وعَزلت منها خمسًا لأنهن لم يتضمنَّ ديباجة الرباحي، وستٌّ فيهن الديباجة، وخمس لم تجدها فيهن لبتر أو سوء تصوير، وتفترض أنها فيهن من أجل الفروق أو القيود أو ذكر ثلاثة الأعلام المغاربة: الرباحي وأبي نصر هارون بن موسى وابن خروف (ص ٢٣٨-٢٤٠).

ونَشرتْ ديباجة الرباحي وجعلتها خمسة أجزاء، كل جزء عن بعض النسخ، إذ لا توجد بهذا المقدار في نسخة منها، وزادت أشياء من طبقات الزُّبيدي، والجزء الثالث منها لا يوجد إلا في نسخة تشوروم وبناتها (ص ٢٤٢)، وهو المبدوء بقوله: «قال أبو جعفر: قال أبو الحسن بن كيسان...»، وقد تنبه على هذا العيوني أيضًا، فجعله بين معقوفين، وقال: «ما بين المعقوفين من ش المنقولة من خط الزمخشري عن نسخة ابن طلحة، وكذا ما نُسخ منها» (الحواشي ٢٥/١)، وتنبه على شيء آخر، وهو أن ما سمَّتْه أومبير الجزء الأول والجزء الخامس هو كلام الرباحي اكتنف مقدمة النحاس، يَرِدُ جزؤه المقدَّم وجزؤه المؤخر معًا، أو جزؤه المؤخر فحسب، وقد نشره العيوني معزولًا عن مقدمة النحاس (الحواشي ٣٠/١-٣٥)، ولما جاء كلام النحاس اكتفي بأوله: «الحمد لله الذي افتتح كتابه بالحمد...»، وجعل نُقَطًا مكان باقيه، ولو نشره مع مقدمة النحاس لكان أمثل، فصار القدر الذي اتفقت عليه النسخ هو مقدمة النحاس، وهو الجزآن الثاني والرابع، وهو ما سمته أومبير الجذع المشترك الأول، والجذع المشترك الثاني. ولكنها لقلة خبرتها في علم التحديث وسياقة الأسانيد والمتون استشكلت تركيب الديباجة، وقالت: لا نعلم مَن المتحدث؟ وافترضت أن في الديباجة أخطاء فادحة،

وأن الجزء الأول منها متأخر عن بقيتها (ص ٢٦١)، وقالت: لم أفهم الفائدة من ذكر ابن النحاس على حين أن ذكره لم يزد شيئا في نفاسة النسخة! وظنت أن أبا القاسم بن ولَّاد قرأ على أبي جعفر بن النحاس، لأنها قرأت قول الرباحي: «وسمعتُه يَقرأ على أبي جعفر» بالبناء للفاعل، والصواب: «يُقرأ» بالبناء للمفعول، أي الكتاب (ص ٢٦٣)، وبَنَت على ذلك أن الرباحي سَمع بأن ابن ولاد يقرأ على ابن النحاس فجمع في الديباجة بينهما!! ثم استشكلت ذلك وظنت أن طبقات الزبيدي يفيد أن الرباحي لم يقرأ الكتاب إلا على ابن النحاس وعَلَّان (علي بن الحسن المتوفى سنة ٣٣٧هـ)، وقد قال الزبيدي: «ورحل إلى المشرق فلقي أبا جعفر النحاس، فحَمل عنه كتاب سيبويه رواية، ولازم عَلَّان وناظره»[١]، وهذا لا يفيد أنه لم يقرأ إلا على أبي جعفر، ولا أنه قرأ الكتاب على عَلَّان، كما هو ظاهر. وقالت: إنه من المتعذر إقامة دليل على أن الديباجة من عمل الرباحي، وذهبت إلى أن ما جاء منها في طبقات الزبيدي يرجح عندها أنها جمعت لتعويض قيد الاستهلال أو سند الرواية الذي كتبه الرباحي. وهذا الموضع من كتابها هو أردأ ما فيه، وأكثره اضطرابًا وسوء فهم.

وفي الديباجة كما أوردتْها هي في الجزء الأول منها: «قال أبو عبد الله محمد بن يحيي (وهو الرباحي): قرأتُ على ابن ولَّاد وهو ينظر في كتاب أبيه، وسمعته يُقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس، وأخذه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد، وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد» (ص ٢٤٣).

ومن أعاجيب فهمها ما فهمته مما جاء في الديباجة من استعارة أبي الحسين أصل المبرد من الكتاب بغير إذنه لينسخ منه، وسياق الخبر: «وسمعت أبا القاسم بن ولاد يقول: كان أبي قد قَدِم على أبي العباس المبرد ليأخذ منه كتاب سيبويه، فكان المبرد لا يمكِّن أحدًا من أصله، ويضَنُّ به ضِنَّة شديدة، فكلَّم ابنَه فيه على أن يجعل له في كل كتاب منها (أي في كل جزء من النسخة) جُعْلًا قد سمَّاه، فأكمل نَسْخَه» (الحواشي ٣٤/١)، فسمَّت أومبير ذلك سرقة (ص ٢٦٤ و٢٧٢ و٣٣٥)، وقالت: إنه يشبه حكايات سرقة الآثار، وإنه لا حجة مثل اعتراف

---

[١] طبقات النحويين واللغويين ٣١١.

اللص!! (ص ٢٦٥)، وهذا كلام لا معنى له، لأن الأمر لا يعدو أن يكون استعارة بلا إذن. ويشبه هذا ما نبه عليه المترجم، ذلك أن ابن خلكان قال في ترجمة أبي اليُمْن الكِنْدي: «ثم انتقل إلى دمشق، وصحب الأمير عز الدين فَرُّوخ... وسافر في صحبته إلى الديار المصرية واقتنى من كتب خزائنها كل نفيس»[١]، فعبَّرت هي مكان «اقتنى» بـ «سَلَب»!! وزادت: «مستفيدًا من صحبته لصلاح الدين الأيوبي» (ص ٣١٦)، فحاكت قصة، وصوَّرت صورة، وأومأت إيماءً غير بريء، والمصحوب ابن أخي السلطان الناصر صلاح الدين -رحمه الله- وليس إياه.

وعلى أول ورقة من نسخة ابن خروف: «قال علي: ألفيتُ على ظهر كتاب أبي نصر بخط القاضي أبي بكر بن صاحب الأحباس رضي الله عنه: قرأت جميع كتاب سيبويه على أبي نصر هارون بن موسى النحوي، قال لي أبو نصر: قرأت جميعه على أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي، رحمه الله»، وهو خطأ نبه عليه العيوني (الحواشي ١٩/١)، فالراوي عن أبي نصر هارون بن موسى هو ابن صاحب الأحباس أبو عبد الله محمد بن عيسى، وليس ابنه القاضي أبا بكر عيسى بن محمد بن عيسى (٣٩٥-٤٧٠هـ)، وكلاهما يعرف بابن صاحب الأحباس، والابن أشهر فانصرف الذهن إليه، فيما أظن، ولم تفرق أومبير بينهما (ص ٣٠٠).

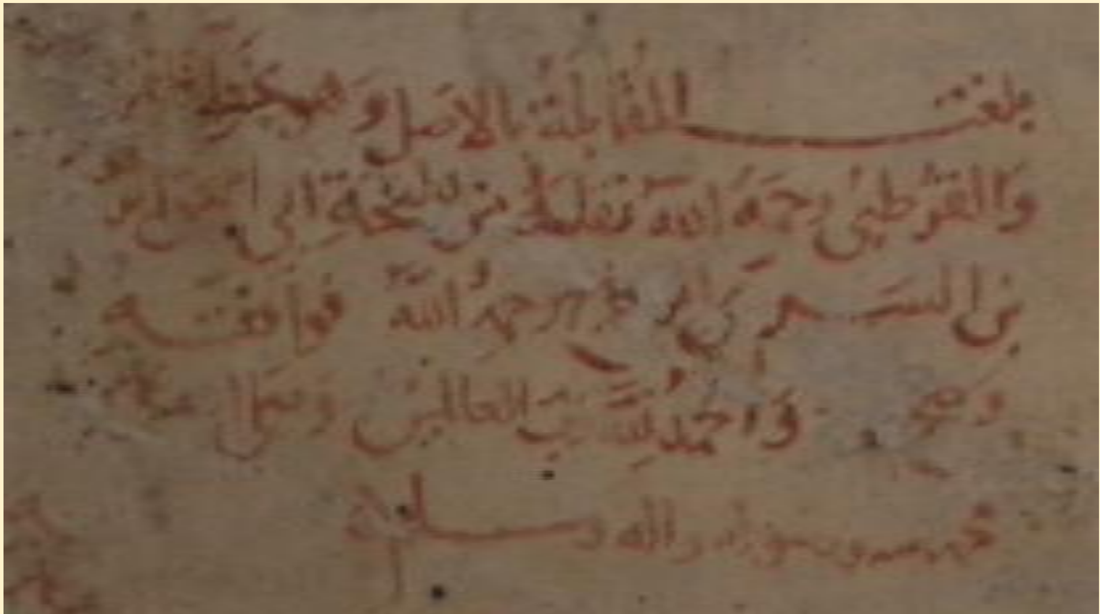
وهي ترى أن الروايتين المشرقية والمغربية التقتا ثلاث مرات: في لقاء الزمخشري وابن طلحة، وفي سماع أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي (٥٢٨-٥٩٦هـ)[٢] (صاحب نسخة باريس ٥٠٦٨) من أبي اليُمْن الكِنْدي (٥٢٠-٦١٣هـ) في دمشق سنة ٥٩٣هـ، وفي معارضة ابن خروف نسخته بنسخة مشرقية.

---

[١] وفيات الأعيان (عباس) ٣٤٠/٢.

[٢] في تاريخ الإسلام (بشار) ١٠٦٥/١٢: «ونَسخ الكثير بخطه المغربي الحلو»، والأظهر أن النسخة بخطه، وردد الأمر العيوني بين أنها بخطه وأنه مالكها. مقدمة الحواشي ٢٢١/١.

ولقاء رابع استشكلتْه (ص ٣١٩) واستشكله العيوني (٢٤٣/١)، إذ في نسخة فيض الله ٢٠١٦ قيد فراغ فيه: «بلغت المقابلة بالأصل وهو بخط [أبي نصر][١] ... والقرطبي -رحمه الله- نقله من نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ الزجاج -رحمه الله- فوافقه وصح»، فقالت: «لم أقف على قرطبي عُرف أنه نقل نسخته من نسخة الزجاج»، وقال العيوني: «وهذا غريب من الناسخ، فلا تعرف نسخة منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة، فضلًا أن تكون نسخة أبي نصر القرطبي... فكأن الناسخ يقصد أن نسخة أبي نصر أصلها القديم يعود إلى نسخة الزجاج».



(٨)

ترى أومبير أن أهم ما وصلت إليه في بحثها كشف نسخة مكتبة الأمبروزيانا في ميلانو sup٥٦x، وهي ترقى إلى المائة الخامسة تقديرًا، في رأي مَن عوَّلت عليه المتخصصين (ص ٣٣٧)، وفي رأي العيوني (٢١٤/١) أيضًا، والخط يشبه خطوط القيروان في هذا الزمن، كما تقول (ص ٣٣٧).

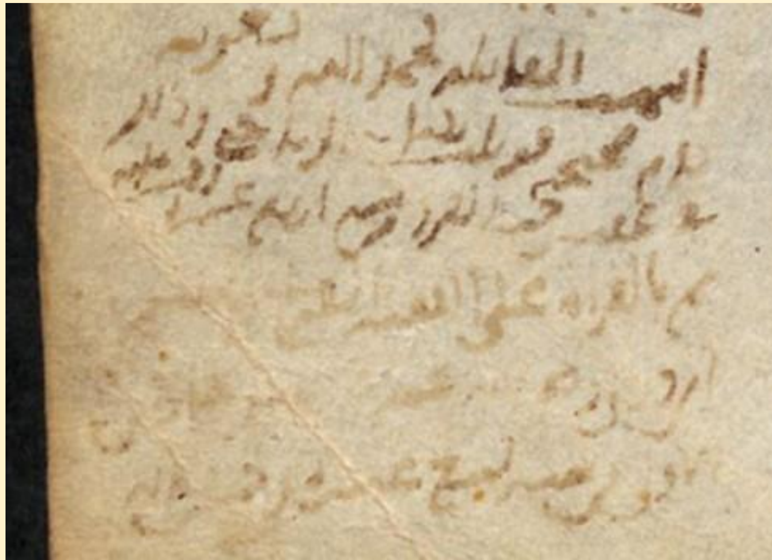
---

[١] غير واضح، وكذا قرأه العيوني.

وأظهر سمات القدم فيها: (١) التجزئة (٢) وقطع الكلمات بين سطرين (٣) وترقيم الفصول بحساب الجُمَّل (وكأنه متأخر عن النسخة) (٤) وأنه لا ترقيم للأوراق والكراسات (٥) وأنه ليس فيها التعقيبة (٦) وأنها كتبت على الرَّقِّ (ص ٣٣٦).

وبقي في ميلانو منها جزآن التاسع والعاشر، فالتاسع ستون ورقة، والعاشر خمس وخمسون، وتقدر أومبير أن مجملها اثنا عشر جزءًا، وقال العيوني: اثنا عشر أو ثلاثة عشر (٢١٤/١)، وقال جون درويل: أحد عشر[١]، وترى أن في النسخة كتابتين، كتابة الناسخ الأول، وكتابة مقابل، فالناسخ لم يجعل في الهامش إلا قليلًا من التصحيحات، فكأنه لم يقابل النسخة فسَلِمت لرواية واحدة في الأصل (ص ٣٣٧)، ثم جرت مقابلتها مرتين، وتردد فيها قيد بنحو: «ليس في كتاب أبي جعفر» أو «ليس في نسخة النحاس».

وفي ورقة ٦٠ظ من الجزء التاسع أي في آخره: «انتهت المقابلة بحمد الله وبعونه بأم صحيحة قوبلت بكتاب الرباحي، وذلك في عقب[٢] رجب الفرد من سنة أربع عشرة وخمسمائة[٣]،



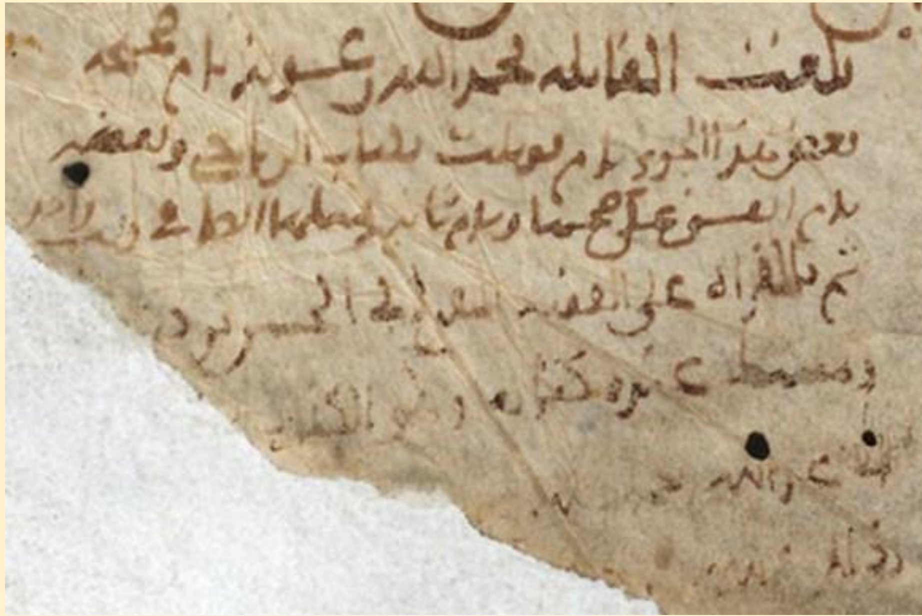
[١] كتاب سيبويه دراسة كوديكولوجية لنسخة كوفية؟ مجلة معهد المخطوطات العربية ١/٦٣ (٥/٢٠١٩م) ص ٢٦٨.

[٢] قرأها العيوني (٢١٥/١): عقيب.

[٣] قرأتها أومبير (ص ٣٣٩): سبعمائة. وكيف تكون السبعمائة مقدمة على الخمسمائة، بل كيف يجتمعان في كلام كاتب واحد؟

ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ [... بن نصر...][١] في جمادى الأولى من سنة سبعة عشرة وخمسمائة».

وفي آخر الجزء العاشر: «بلغت المقابلة بحمد الله وعونه بأم صحيحة، بعض هذا الجزء بأم قوبلت بكتاب الرباحي، وبعضه بأم اتُّفق على صحتها، وبأم ثانية مثلها أيضًا في وقت واحد، ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن [نصر][٢]... وضبط عنده كقراءته[٣]، وهو الكتاب... أبي عبد الله، رحمه الله... وذلك...».



فالمقابلة بغير خط الناسخ كانت بنسخة مقابَلة بأصل الرباحي، وبنسخة ترجع إلى أصل النحاس، أي فوق هذه بدرجة، أي هما من رواية واحدة، وترى أومبير أن المصحح لما وجد النسخة مخالِفة مخالَفة كبيرة لما بين يديه حاول أن يردها إليه، أي إلى الرواية الشائعة، فكتب في الحواشي أو بين السطور أو ضرب على الأصل أو كتب عليه أو محا أو كتب في آخر الفصل أو أدرج ورقة (ص ٣٣٩-٣٤١).

(١) انمحى الخط فلا يكاد يقرأ، وما بين المعقوفين قراءة العيوني.

(٢) غير واضح، وكذا قرأه العيوني.

(٣) إلى هنا قراءة العيوني، وما بعده لم يثبته. ولم تورد أومبير هذا القيد الأخير في البحث، وقرأت بعضه في وصف النسخة في الملحق ص ٣٨٤.

تقول أومبير: في جميع النسخ مدونة من الحواشي مدرجة في المتن، وهي ثابتة تقريبًا بمعزل عن الرواية، والمفترض أنها نشأت من كتاب المبرد، و في الفصول من ٣٢٧ إلى ٤٣٥ من نشرة درنبور -وهي الفصول المحفوظة في نسخة ميلانو- خمس حواش لأبي الحسن (درنبور ٨٢/٢ و٨٦ و١٩٣ و٢١٨ و٢٣٢) وثلاث لأبي عمر (٨٢/٢ و٨٣ و٨٦) وواحدة لأبي عثمان (١٨٩/٢)، وفي نسخة ميلانو عشرٌ باسم أبي الحسن ولا علاقة لها إلا واحدة بالمدونة الشائعة (ص ٣٤٦). ويجوز أن يكون أبو الحسن هذا أحمد بن نصر، فعلى الصفحة الأولى: «الجزء التاسع من كتاب سيبويه في النحو[1] لأبي الحسن أحمد بن نصر».



[1] «في النحو» لم يقرأه العيوني، وكأنه ظنه مزيدًا على النسخة.

ووجدتْ في مقابلات درنبور لهذا الجزء حاشية لأبي زيد ٨٦/٢ س١٤، وحاشية لأبي عبيدة ٨٦/٢ س١٢، فحاشية أبي زيد سقطت من نسخة ميلانو، وألحقت في هامش الورقة ١٠ بخط المصحح، وحاشية أبي عبيدة وُجدت في نسخة ميلانو، فهي إذن ثاني الحاشيتين الوحيدتين المدرجتين في المتن المشتركتين بين نسخة ميلانو والرواية الشائعة (ص ٣٤٧). وفي نسخة ميلانو حاشيتان أخريان منسوبتان إلى أبي عبيدة مدرجتان في المتن بخط الناسخ وغير معروفتين في الرواية الغالبة، الورقة ٣٥ والورقة ١١٤ظ.

وتقول: إن في النسخ الشائعة زيادات في الأمثلة والشواهد والتعليقات في أواخر الفصول، وأظهرت مقابلة الفصول العشرين الأولى في نسخة ميلانو بنشرة درنبور أن أحد عشر فصلًا أقصر في نسخة ميلانو، وفيها ثلاثة فصول[١] وفقرة لم تنشر من قبل (ص ٣٥٠ هامش ١).

ففي نشرة درنبور ٧٥/٢ س ٩ وبولاق ٧٩/٢ س ٤ وهارون ٣٥٦/٣ س ١٢: «ولو أضفت إلى عِثْيَر -وهو التراب- أو حِثْيَل لأجريته مُجرى حِمْيَري. وزعم يونس أن مُثَنًّى بمنزلة مِعْزَى ومُعْطَى».

وفي نسخة ميلانو ق٢و س ١٦: «ولو أضفت إلى عِثْيَر وحِثْيَل لأجريته مُجرى حِمْيَري، وإنما ذكرنا حِثْيَل وعِثْيَر لتحرُّك الياء وأنه[٢] إذا كان مكانها ياء ساكنة فربما حُذفت، ألا تراهم قالوا في هذيل: هُذَلي، وفي سُلَيْم سُلَمي، وليس أحد يقول في حِمْيَر إلا: حِمْيَري، وإنما ذكرنا هذا لتعلم أن الياء إذا تحركت كانوا أبعد من حذفها، وأنهم إنما يَجْسُرون في هذا الموضع على حذفها إذا كانت ساكنة. وزعم يونس أن مُثَنًّى بمنزلة مِعْزى ومُعطى».

فما تحته خط ليس في المنشور من الكتاب، أقول: ومما يدل على أنه ليس حاشية مدرجة قوله في أوله: «وإنما ذكرنا».

---

(١) لم تذكر هذه الفصول.

(٢) في الترجمة العربية لكتاب أومبير: «وإنه» بكسر الهمزة، ولا أدري كيف هو في أصل كتابها.

وأوردت أمثلة أخرى (ص ٣٥٢-٣٥٩) تدل على امتياز النسخة، وأنها لا تشبه كل النسخ المعروفة الآن من الكتاب، وكان العيوني ٢١٤/١-٢١٦ قال: «نسخة نفيسة... وبسبب قدم النسخة تعاورت عليها الأيدي وزيد عليها بخط آخر، وغُيِّرت بعض الكلمات... وفيها فروق مهمة عن بقية النسخ، وعليها فروق أخرى، وفي متنها حواش عدة مميَّزة عن كلام سيبويه... وأبو الحسن أحمد بن نصر لم أعرفه، ولكنه من علماء القرن السادس، كما في القراءة عليه، ويغلب على ظني أن النسخة أقدم منه، فهي بخط قديم، وأنها وقعت له فزاد فيها أمورًا، أهمها تكميل نواقصها، كآخر الجزء التاسع، وأول صفحة في الجزء العاشر بخط مغربي جميل نحيف، ولعله خطه، ومقابلة النسخة على نسخة الرباحي ونسخة النحاس وغيرهما... وهذا بخط آخر مشرقي غير جميل، ولعله خط من قرأ عليه النسخة».

أقول: إذا كان ما في صفحة العنوان جزءًا من النسخة وخطه عتيق كحالها، فلا يكون أحمد بن نصر هو صاحب القلم الثاني الداخل في النسخة بالزيادة والتبديل.

وحاولت أومبير أن تتبين سبب ذلك، فوجدت أن في صدرها: «الجزء التاسع من كتاب سيبويه في النحو لأبي الحسن أحمد بن نصر»، فردت الأمر إليه، فهو صاحب الرواية، ووجدت في البغية للسيوطي: «أحمد بن نصر أبو الحسن المعروف بالمقوِّم، قال ياقوت: روى عنه أبو عمر الزاهد»[١]. وقال أبو الفضل في الهامش: «لم أجده في معجم الأدباء».

وهو سهو من السيوطي، لأنه نقل الترجمة من الصَّفَدي، إذ قال: «أحمد بن نصر أبو الحسن النحوي المعروف بالمقوِّم، روى عنه أبو عمر الزاهد في كتاب الياقوتة في غريب اللغة، كان حاضرًا في مجلسه حين أملاه»[٢]، فالذي جرَّ ذكرَ ياقوت كتاب الياقوتة.

وإذا كان أبو عمر الزاهد (٢٦١-٣٤٥هـ) يلقب بغلام ثعلب فأومبير تلمِّح إلى أن هذه النسخة قد تكون رواية كوفية للكتاب، أو من طريق ثعلب (ص ١٩٦ و٣٦٢ و٣٦٧)، ولكنها تعلم

---

[١] بغية الوعاة ٣٩٤/١.

[٢] الوافي بالوفيات (جمعية المستشرقين) ٢١٤/٨. ولم أدر كيف يكون المروي عنه حاضرًا في مجلس إملاء الراوي؟

أنه ما من دليل يدلُّ، ولا ظن راجح، في هذا الباب، إلا أن هذه النسخة مخالفة لكل النسخ المعروفة من الكتاب، والنسخُ في الروايتين الشرقية والغربية ترجع إلى المبرد، فهذه رواية من غير طريقه، أو كما عبرت بأن كتاب أبي الحسن أحمد بن نصر رواية «موازية لرواية المبرد، بحيث أفلتَ من التأثر بها، على ما يبدو» (ص ٣٦١).

وهذه النتيجة تكاد تكون صحيحة، وأما التلميح إلى كوفية النسخة فلا شيء يدل عليه الآن، ذلك أنه مبنيٌّ على أن أبا الحسن أحمد بن نصر في النسخة هو المترجَم في البغية، ولا دليل على ذلك، وذلك راجع إلى نهجٍ في تعرُّف الأعلام محصور في دائرة العلم المبحوث فيه، وهو هنا النحو، وإلى ظنٍّ في غير محله يجعل صاحب روايةٍ لكتابٍ في النحو لا بد أن يكون نحويًّا أو نحويًّا مشهورًا، وفي كتابها أمثلة على رواية غير النحويين للكتاب، كابن طلحة وإسماعيل القاضي، كما تنبهت (ص ٢٠٤ و٢٠٩ و٢٦٨)، فيجب ألا نتقيد في البحث عن أحمد بن نصر بأنه نحوي ولا بأنه كوفي[1].

ولا يبدو صحيحًا ما ذهب إليه العيوني (٢١٦/١) من أن أبا الحسن أحمد بن نصر من المائة السادسة بانيًا على قيد القراءة مرتين في قطعة ميلانو، لأن اسمه غير مقروء، ولكنه افترض أنه هو، ففي قيد المقابلة والقراءة الأول: «ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ [... بن نصر... في] جمادى الأولى»، وفي الثاني: « ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن [نصر]»، وما بين المعقوفين في المرتين غير مقروء لانمحائه في النسخة، وهو اقتراح من العيوني في قراءته.

(٩)

ويبني جون درويل على ما أسسته أومبير، وينطلق في عمله من حيث انتهت، ويسلِّم بكل مقرَّراتها، وقد أفاد بحثه أن قطعة ميلانو لها أختان، هما قطعتان من المخطوط نفسه، ففي الأرشيف الوطني في قازان في تتارستان ثمان وأربعون ورقة برقم ٨٢٢/٥/١٠، وقفت عليها أومبير سنة ٢٠٠٩م وعرَفت أنها جزء من النسخة، وفي سنة ٢٠١٨م ذكر أومبيرتو بونجانينو

---

[1] كما هو مَبْنَيٌ اقتراح تامر الجبالي مترجم مقال جون درويل ص ٢٧٠ هامش ٦.

Umberto Bongianino أن في لندن ست ورقات منها لدى شركة برنارد كوارتش Bernard Quaritch برقم ١١ في فهرس ٣/٢٠١٨.

ووصف جون درويل القطع الثلاث، وقرَّر أنها تبلغ الربع من النسخة، والجديد الذي زاده على دراسة أومبير لنص النسخة أن فيها كتابتين على الأقل مشرقية ومغربية مع كتابة الناسخ الأول، تتضمنان روايتين مع الرواية التي انفردت النسخة بها (ص ٢٦٥).

وعلى قطعة ميلانو ختم أوجينيو غريفيني Eugenio Griffini (١٨٧٨-١٩٢٥م) المستشرق الإيطالي[١]، فقال جون درويل: «ولا يُعرف بعد كيف حصل عليها؟ ومن أين؟» (ص ٢٧٥)، ونَقل عن أنس خالدوف (١٩٢٩-٢٠٠١م) المستشرق الروسي -وهو دارس لقطعة قازان- أنه يظن أن قطعة ميلانو جاءت من صنعاء (ص ٢٥١).



(١) نبهني بدر الدين مختار (١٩٨٨-) الخبير في التاريخ الليبي على علاقة غريفيني بمخطوطات اليمن، ثم علاقته بأكبر مهرب للمخطوطات اليمنية إلى إيطاليا (يأتي ذكره في الحاشية التالية). ولغريفيني ترجمة في مجلة المجمع العلمي العربي ٣٨٢/٥، وتاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين ١٣٢، والمستشرقون ٤٣٥/١، والأعلام ٣٠/٢. وقال صديقه توفيق إسكاريوس فيما نقلتْه مجلة مجمع دمشق عن جريدة المقطم: «ومن سنة ١٩١١م إلى ١٩١٣م في أثناء حوادث (!) طرابلس الغرب عُيِّن سكرتيرًا لإدارة أركان الحرب ليرسم الخرائط الجغرافية، لمعرفته بأسماء المدن والقرى والأمكنة»، وألف كتابًا في اللهجة العامية الطرابلسية، وفي ترجمته أنه عمل ناظرًا للمكتبة الملكية في مصر، وبقي فيها إلى وفاته، وكان مقرَّبًا من الملك فؤاد الأول.

ويظهر أن هذا صحيح، فقد قال المستشرق جويدي Ignazio Guidi (١٨٤٤-١٩٣٥م) في ترجمته: «كان تاجرٌ إيطاليٌّ[١] قد جمع في صنعاء اليمن مخطوطات عربية عديدة فباعها من خزانة الكتب في ميلانو الشهيرة أمبروزيانا، وكان ذلك بواسطة المرحوم غريفيني»[٢]، وقال لويس شيخو (١٨٥٩-١٩٢٧م): «بلغه أن أحد مواطنيه يتاجر في صنعاء يدعى يوسف كبروتي، فسافر إلى اليمن واجتمع به وساح في تلك البلاد، وباع من كبروتي عددًا من مخطوطاتها التي وصفها ثم أوصى بها لوطنه بعده». وإذ قد كان ختم غريفيني على النسخة فالظاهر أنها مما اشتراه من كابروتي ثم أهداه إلى المكتبة، لا مما اشترته المكتبة من كابروتي.

أفاد جون درويل في بحثه أنه يُعِدُّ نشرة لتلك النسخة بقطعها الثلاث، وأخبرني مشكورًا في رسالة مؤرخة في ٢٠٢٢/٨/٤م أنه يكاد ينجز النص ليُنشر في صورة ثلاثة أعمدة، في كل عمود رواية مما تضمنته النسخة، ويرجو أن يرسِل النص إلى دار بريل في آخر السنة (٢٠٢٢م)، لينشر في مطلع السنة القادمة.

وأوصَى في البحث المعنون: «كتاب سيبويه بين أيدي المستشرقين والعرب» بمشاركة يوسف السناري والمنشور في ١٨ تموز ٢٠١٩م في سلسلةٍ للنشر الرقمي لمعهد المخطوطات - أن تُنشر أيضًا نسخة تشوروم منفردة، ونسخة ابن خروف منفردة، مع حواشيهما.

---

(١) جوسيبِّي كابروتي (١٨٦٢-١٩١٩م)، وينظر في ترجمته ونقله المخطوطات اليمنية إلى إيطاليا وأوربا تقرير للسفارة الألمانية في صنعاء سنة ٢٠١١م بعنوان: «مشروع رقمنة المخطوطات اليمنية»، وفيه ص ٢٠: أنه جمع في «أكثر من ٣٤ سنة ما يقارب ١٦٠٠ مخطوطة، بيعت سنة ١٩٠٩م إلى مكتبة أمبروزيانا في ميلانو بوساطة عضو مجلس الشيوخ لوكا بلترامي، وقد أهدى بعد ٥ سنوات ١٨٠ مخطوطة أخرى إلى مكتبة أمبروزيانا، وبهذا العدد الإجمالي ١٧٩٢ تحتوي أمبروزيانا على أكبر وأميز مجموعة من المخطوطات اليمنية في أوروبا»، وينقل عز الدين عناية (١٩٦٦م-) الباحث التونسي في بحث منشور في موقع «الملتقى الفكري للإبداع» سنة ٢٠١٦م بعنوان: «المخطوطات العربية في المكتبات الإيطالية» عن مؤلفة كتاب: فهرسة المخطوطات العربية في المكتبات الإيطالية: «وصول جوسيبي كابروتي إلى مدينة الحديدة كان سنة ١٨٨٥م، ثم استقر في صنعاء، ومكث في اليمن ما يزيد على ثلاثة عقود... [و] شحن ما يقارب ستين صندوقًا من المخطوطات حوت ما يربو على ١٨٠٠ مخطوط... [وفي] سنة ١٩٠٩م كانت ١٦١٠ منها في مكتبة أمبروزيانا، أضيف إليها سنة ١٩١٤م ٢٥٠ مخطوطًا بواسطة السيناتور لوكا بلترامي، فكان المجموع ٢٠٤٠».

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي ٣٨٢/٥.

(١٠)

لا شك أن التصدي لدراسة عشرات من مخطوطات كتاب سيبويه عمل كبير، فيه شجاعة وهمة ودأب، يوصف بهذا عمل جونفييف أومبير، وقد أرادت أن تستنبط سيرة أو تاريخًا للكتاب، ويوصف به عمل عبد العزيز العيوني، وقد أراد أن يستخرج الحواشي المعلقة على متن الكتاب، واشتركا في دراسة المخطوطات وخصائصها ورواياتها، بغير أن يطلع أحدهما على عمل الآخر، فوصلا إلى نتائج متقاربة، وفي أحيان متطابقة، وإن كانت أومبير سابقة بكثير في العمر وفي الزمن، وقد أنجزتْ عملها قبل عصر التصوير الرقمي وسهولة الوصول إلى المخطوطات كما هو اليوم، وقد اختلفا في الهدف والمنهج وفي التكوين العلمي، كما لا يخفى.

وعجمة المؤلفة ساقتها إلى أفهام غير صحيحة، وسلف من ذلك فهمها وفهم درنبور «على الوجه» أنه وجه الورقة، والمراد وجه السياق والترتيب، وفهمت «موشَّحةً بتوقيعهما» على أنه من الموشح الذي هو نوع من النظم الفني (ص ٢٠٠)، وفهمت التهذيب على أنه تذهيب من الذهب (ص ١٨٩)، وأرخت وفاة أبي جعفر الطبري أحمد بن رستم بسنة ٣١٠هـ (ص ٣٢٥)، وهذه وفاة أبي جعفر المفسر، وأما هذا ففي سنة ٣٠٤هـ.

وهذا جدول بالنسخ ورموزها عند العيوني وأومبير، وقد رمزتْ بـ (V) لما لم تطلع عليه، ولم تطلع من نسخة صنعاء إلا على قطعتين، في الجامع الكبير برقم ١٧٠ نحو، رمزت إليهما بـ (1D)، وهما الجزآن الرابع والثامن، واطلع العيوني على الأول مع هذين، ورمز إلى النسخة كلها بـ (م٢). ويرى العيوني (٢١٩/١) أن تأريخها بسنة ٤٣٢هـلا يصح، لأن الناسخ كتب: اثنتين وثلاثين، ثم أضيف بخط مغاير: وأربعمائة، ويرجح أن الصواب: وثلاثمائة، فإن صح هذا تكون أقدم بقليل من نسخة القاهرة «١٣٩ نحو» القسم الثاني منها المظنون أنها أقدم النسخ.

المكتبة/المكان	الرقم	العيوني	الصفحة	أومبير	الصفحة
تشوروم	٢٥٦٢-٢٥٦٥	ش	٢٠٩	٢Ç	٤١٢
إسماعيل أفندي	٦٣٤	ش١	٢١٠	Çj	٥١٩
باريس	٣٩٨٧	ش٢	٢١١	Ça	٤٩٠
الفاتح	٥٠٦٢	ش٣	٢١٢	Çb	٤٩٥
بشير آغا	٦٠٩	ش٤	٢١٣	Çl	٥٢٨
الحميدية	١٣٢٧	ش٥	٢١٣	Çm	٥٣٠
أمبروزيانا	٥٦	م١	٢١٤	١A	٣٨١
صنعاء	١٧٠ نحو	م٢	٢١٧	١D	٣٩٤
شهيد علي	٢٤٩٨	م٥	٢١٩	٢S	٤٧٨
باريس	٥٠٦٨	ح١	٢٢١	٢G	٤٣٢
باريس	٥٢٨٠	ح٢	٢٢٦	٢L	٤٥٦
عارف حكمت	١٦٣	ح٣	٢٢٧	V٩	٣٧٨
يني جامع	١١٠٦	ح٦	٢٢٨	٢J	٤٤٨
جار الله	١٩٦٣	ح٧	٢٣٠	٢N	٤٦٣
لاله لي	٣٤٨٤	ح٨	٢٣٢	De	٥٥٢
يني جامع	١١٠٥	ح١٠	٢٣٣	٢I	٤٤١
باريس	٦٤٩٩	ابن خروف	٢٣٥	٢E	٤٢٢
كوبريلي	١٥٠٠	ابن دادي	٢٣٩	٢T	٤٨٢
كوتاهيه	١٤٨٤	المرادي	٢٤١	V٢	٣٧٨
فيض الله	٢٠١٦	الموصلي	٢٤٢	٢A	٤٠٥
الأسكوريال	١	ابن يبقى	٢٤٤	٢O	٤٦٦
مشهد	٣٨٦٩a- ٣٨٩٧a	العَبْدري	٢٤٧	V٤	٣٧٨
شهيد علي	٢٤٩٩	المَيُورْقي	٢٥٣	٢P	٤٦٩

يني جامع	١١٠٣	العابدي	٢٥٤	٢Q	٤٧٢
جار الله	١٩٦٤				
يني جامع	١١٠٤				
بشير آغا	٦١٠	الساسي[١]	٢٥٥	٣A	٥٥٤
مراد ملا	١٧١٧	السعدي	٢٥٦	٢K	٤٥٣
شهيد علي	٢٤٦٧	القرشي	٢٥٧	_[٢]	-
الحمزاوية	٤٨	الخزرجي	٢٥٨	٢F	٤٢٨
نورعثمانية	٤٦٢٥	نورعثمانية ٤٦٢٥	٢٥٩	Dd	٥٤٩[٣]
نورعثمانية	٤٦٢٧	نورعثمانية ٤٦٢٧	٢٦٠	Çf	٥٣٦
أياصوفيا	٤٥٧٣	أياصوفيا ٤٥٧٣	٢٦١	Çd	٥٠١
فيض الله	٢٠١٥	فيض الله ٢٠١٥	٢٦٢	-	٨٥[٤]
كوبريلي	٣٠٩	أحمد باشا	٢٦٣	٤A	٣٧٨[٥]
الحميدية	١٣٢٦	بايزيد	٢٦٤	٢D	٤١٨
أوقاف بغداد	١٣٥٠	أوقاف بغداد	٢٦٥	V١٠	٣٧٨[١]

(١) كذا، وقرأته أومبير: البياسي والعباسي، وكل ذلك خطأ، فهو البيَّاسي كما في التكملة لكتاب الصلة (بشار) ٨٧/٤ رقم ٣٢١٧، والذيل والتكملة (بشار) ٢٦/٢ رقم ٥٦، والبغية ٥٨٢/١ رقم ١٢٢١.

(٢) أهملتْها، أظن لِمَا كتب عليها غلطًا من أنها شرح السيرافي. نسخت في ٦٤٥هـ في البصرة، الجزء الثاني من ٣ أجزاء.

(٣) الرقم عندها ٤٥٢٥، وهو خطأ، لا أدري من الأصل أم من الترجمة. وقرأتِ التاريخ: ١١٣٤هـ، وقرأه العيوني: ١٣٠٤هـ.

(٤) أهملتْها في الفهرس، وذكرتْها في صلب الدراسة، وأرختها بالمائة الحادية عشرة، وفي قيد الفراغ: ٩٨١هـ أو ٧٨١هـ لاحتمال لاحتمال القراءة تسع أو سبع، كما قال العيوني.

(٥) أهملتْها وصنفتْها في النسخ المتأخرة والمعيبة جدًّا! وقال العيوني: «وعلى النسخة حواش قديمة في أثناء المتن معزوَّة ومميزة عن كلام سيبويه، قلما تكون في النسخ الأخرى».

الحمزاوية	٨٢	الحمزاوية	٢٦٧	٢F	٤٢٨[٢]
أوقاف القاهرة	٤١٤٢	السيدة زينب	٢٦٨	-	-

(١١)

وقد أحسن الأستاذ مراد تَدْغوت بترجمة هذا الكتاب، وبذل فيه جهدًا كبيرًا، فهو كتاب صعب كصعوبة كتاب سيبويه، وفيه حشد كبير من النصوص والمصطلحات والأعلام والرموز والمصادر والمخطوطات والفهارس، فنَقْلُه إلى العربية عمل كبير، ويد كريمة له وللمعهد، وإن تأخرت هذا الزمن الطويل.

ومن مزايا نشرة ترجمة الكتاب أنها جاءت بحرف أنيق وتنسيق طباعي جميل، وكاد يخلو من الأخطاء الطباعية[٣]، وضُبط على الصواب في أكثره، ووجدته لم يضبط باء «الرباحي» مع كثرة وروده إلا في ص ٣٢٤. وقد وقع خطأ في آية: (يا ليتنا نُرَدُّ)، ضبطها: (نُرَدَّ) بفتح الدال، مع أنه أشار إلى خطأ المؤلفة في ضبطها بجعل الفعل من الثلاثي مبنيًّا للفاعل.

لكن اللغة التي تُرجم بها الكتاب هي ما نسميه اللغة العَرَنْجِيَّة تبعًا للترجمان أحمد الغامدي[٤]، وهي ما يقال له: الترجمة الحرفية، فلا يُقابَل أسلوب بأسلوب، واستعمال باستعمال، ولكن تُتَبَّع أساليب اللغة المترجَم منها وتراكيبها ومجازاتها، فتكون في كثير من الأحيان غير مفهومة، أو مخلة بقوانين العربية، أو ركيكة مطوَّلة. وسأذكر أمثلة في الجدول الآتي. ولا شك أنه أصاب في كثير مما ترجم، وأتى بالمقابلات العربية على وجهها.

---

(١) هي نسخة البكاء، وقال ١٠/١: «برقم ١٣٥١ كتبت سنة ١١٣٢هـ»، ورقمها عند العيوني: ١٣٥٠، وتاريخها: ١١٣٧هـ، وقال جون درويل: إن أومبير أرختها في ١٢٠٤هـ.

(٢) صُوِّر لأومبير من المكتبة الحمزاوية أحدُ جزئي النسخة ٨٢ والنسخة ٤٨، فوصفتهما على أنهما نسخة واحدة.

(٣) ما وجدته من أخطاء الطباعة: ص ١١٥ في أول الفقرة الأخيرة كلمة زائدة، وص ١٤٧: لات تعمل = لات لا تعمل، وص ٢٣٥: عبد الله = أبو عبد الله.

(٤) له كتاب بهذا الاسم، ولي تعليق عليه وتعريف به منشور على الشبكة.

ويعيب الترجمة أيضًا تدخُّل المترجم في الأصل ليجعله على ما يريد هو، والقارئ يطلب الكتاب كما كتبه مؤلفه بأفكاره واختياره ومواقفه وعصره، لا كما يريد المترجم، ومن أمثلة ذلك في أول الكتاب حيث قول المؤلفة: «في آخر القرن الماضي»، فالتزم المترجم بتغييره إلى ما يناسب زمننا، فجعله هنا: «في آخر القرن [ما قبل] الماضي»، وزمن تأليف الكتاب معلوم، والناس تحقق وتترجم كتبًا من عصور بعيدة، ولو بُدِّلت كل التواريخ على ما يلائم زمن التحقيق أو الترجمة لتحولت الكتب إلى مسخ لا يدل على مراد المؤلف وعصره. ومثل هذا تسميتها الأندلس بأسبانيا، وإطلاقها الغرب على غرب بلاد المسلمين، يجب أن يبقى كما قالت، حتى قولها «القرآن» بلا وصف «الكريم». وللمترجم أن يوضح في الهامش أو المقدمة، وأما النص فنص المؤلف لا نص المترجم[١].

ومن ذلك العنوان الذي وضعه للكتاب: «كتاب سيبويه: طرق الرواية وتقاليد النقل»، وهذا عنوان أقرب إلى الأساليب التي يقصد بها التسويق والإغراء، ولم تقل المؤلفة ذلك، ولم تقل إلا: «طرق رواية كتاب سيبويه» أو «طرق نقل كتاب سيبويه»:

Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi

وقد ضخَّم حجمَ الكتاب إيرادُ المترجم للمصطلحات باللغة الفرنسية في متن الكتاب في كل مرة، فكثرت كثرة مفرطة وكان يغني عن ذلك الفهرس الذي في آخر الكتاب، فقد بُني على اللفظ العربي، فيستطيع من أراد أن يجد المقابل الفرنسي له.

---

[١] وانظر نَقْله من فهرسة ابن خير ما لم تنقله المؤلفة في الصفحات ٢٧٧-٢٨٠.

ولا بد في ختام هذه الكلمة من شكر الأستاذ وليد مختار صاحب مكتبة الوليد في طرابلس إذ أحضرني الكتابين، وللأستاذ أسامة شيراني، انتفعت بقناته على التليكرام وفيها كثير من نسخ الكتاب المخطوطة، ثم تفضل علي بنسخة مما ليس منشورًا، وبدراسة له ليست منشورة أيضًا، وللأساتذة مراد تدغوت وتامر الجبالي ويوسف السناري والدكتور جون درويل والدكتور فيصل الحفيان، تفضلوا بإجابة رسائلي، وأفادوني إفادات جليلة.

طرابلس } ١٨ صفر ١٤٤٤هـ
٢٠٢٢/٩/١٤م

* * *

في هذا الجدول جل ما وجدت من لغة الترجمة بغير استقصاء، ولا يدخل فيه قسم وصف المخطوطات (ص ٣٨١-٥٥٧)، ولا الفهارس (ص ٥٦١-٦٠٩)، فلم أقرأ ذلك بإمعان.

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
٣٤	٩	مضطرد	مطَّرد		
٣٧	٣	وإن أنسى	وإن أنس		
٥٢	٢	متفقون على أن عام ١٨٠هـ تاريخًا لوفاته	متفقون على عام ١٨٠هـ تاريخًا لوفاته		
٥٨	١٩	وأثبتُّه أبو بشر	وأثبتَه أبو بشر		
٦٨	٤	للمؤلفين الأقدم	للمؤلفين الأقادم		
٧١	٢٠			هو الوحيد من معاصري سيبويه الذي لا يدعي أن هذا الأخير روى عنه	
٧٧	هـ٢	باهضة	باهظة		
٨٠	١	حيث ستًّا وثلاثين	حيث ست وثلاثون		
٨٦	٩	المخطوطات الأقدم	المخطوطات القُدَم		
٨٩	٨			كان مسؤولا على خطبة الجمعة	وص ٢٠٧ س١٥
١٠٠	هـ٢	مدى تقاربهم	مدى تقاربهما		
١٠٢	٤و٥	مررت برجل منطلقٍ زيدٍ وأخوه	مررت برجل منطلقٍ زيدٌ		
١٠٣	١			وغالبًا ما كانت متاحة (تريد: كافية أو مُغْنية)	
١٠٣	أخير	بما في ذلك تلكما	تانك النسختان	بما في ذلك	

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
		النسختان			
١٠٤	٢	يبدو الخلاف بينهما كبير	كبيرًا		
١٠٥	١٧	أصول روايتهم	روايتهما		
١٠٦	ه١	سبق وتحدثت	سبق أن تحدثت		
١٠٧	٨			هذا الأخير	
١١٤	١٥	في المدن العثمانية القاهرة وإستانبول	في المدينتين العثمانيتين		
١١٧	١٤	النُّسَخ الأقدم	النُّسَخ القُدَم		
١١٩	٨	النسخ الأفضل	النُّسَخ الفُضَل		
١١٩	٣ه	قد يكونوا	قد يكونون		
١٢٦	١٠	لولاه هو	لولا هو		
١٢٧	١٤	إنما تركتُ	إنما تركتَ		
١٢٩	أخير	لم يَعُدْ	لم يَعُدَّ		وص ٢٠٢ هامش ١
١٣٠	٦	وردتْ العنونة	وردتِ العنونة		
١٣٠ و١٣١	أخيرة			كما أن إدراك الصعوبة الموضوعية التي يمثلها في رأيي التقسيم المنطقي للمادة المعالجة من خلال الشكل المرهق الذي اعتمده سيبويه لعنونة فصوله تبدو أنها قليلة الاستخدام في الممارسة العملية	
١٣٥	١٧	بتوالي السنون	بتوالي السنين		
١٣٧	٢وه١	باضطراد	باطّراد		وص ٢٩٧ س ٣ ، وص٢٩٨ هامش ٣، وص ٣٣٨ س ١٢
١٣٨	١١			ومن جهتي في ما يتعلق بمسألة ما إذا كان سيبويه قد حرص على ذكر أسماء شعراء شواهده بانتظام أم لا؟	
١٣٩	٣	يَنشد	يُنشد		
١٤٤	١٣	من عندياته	من عند نفسه		
١٤٤	١٧	في الفصول الحادية والعشرين	في الأحد والعشرين فصلا		
١٤٧	٧	ولا تُمَكَّن	ولا تَمَكَّنُ		
١٥٠	١و٢	ما لا تعمُّد لا تعمُّده	ما لا تَعَمَّد لا تَعَمَّدُه		
١٥٧	١	مُصَلَّحة	مُصْلَحة		وص ١٥٩ و١٧٠. ويشبهه: مُعَلَّم ومُعْلَم، غير أن المخفف أفصح هنا وليس خطأ

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
١٧٣	١٢	أول جدول لأصل المتملكون	المتملكين		
١٧٧	٦			هواية عبد الله بن هاني في جمع الكتب	
١٧٨	١			لقي المبرد وقابله	
١٧٩	٢ و٥	وجدنا حواشٍ	حواشيَ	كان يتوفر أو يمتلك	
١٩٢	٢ و٣	نبحث... على	نبحث... عن		
٢٠٤	١٥	كان أقدمُ مؤلف	كان أقدمَ مؤلف		
٢١٤	٩	عَشْرة	عَشَرة		
٢١٥	١٤	الجدار	الحائط		ترجمها، وهي تريد لفظ سيبويه الذي في أول الكتاب
٢٣٨	٣	في آخرَ ترجمة	في آخرِ ترجمة		
٢٣٩	٧	لإحدَيْهما	لإحداهما		ظنه مثنى، وهو مفرد مقصور
٢٤٠	١١	وأبو نصر	وأبي نصر		
٢٤٠	أخير	طالما يقدِّم	ما دام يقدِّم		
٢٤١	٦	وكذلك أبا علي	وكذلك أبو علي		
٢٤١	١٣	لم تُصدِّق على هذه الصيغة أي نسخة	لم توافق هذه الصيغة أي نسخة		
٢٥١	٥	يَضِنُّ	يَضَنُّ		
٢٦٢	١٢ و١٨			في شكل بيضاوي بطريقة بيضاوية	سياق الكلام يقتضي: مضمر ومضمرة، ولا أدري كيف الأصل؟ ومن الواضح أنها ترجمة حرفية
٢٦٣	٧			محرر القُبَّعة الأولى	السياق يقتضي: الجزء الأول
٢٧١	١و٢			لم نكن نتوفر على أي معطى يدفعنا للافتراض أنه يمتلك (حصل عليها من طرف ثالث أو أعدها بنفسه) نسخة نفيسة	الأقواس في الأصل
٢٧٢	١٦	لقي ثعلب والمبرد	لقي ثعلبًا		
٢٧٥	٩	وصل إلى الرباحي	نُقل عن الرباحي		
٢٨٢	٩			خطوة المصحفي	المراد: عمل المصحفي
٢٨٢	٣هـ			ما يدل على أننا أمام عَلَم	
٢٨٥	٤	فإن هذه النُّسَخ نفسُها	نفسَها		
٢٩٩	٢هـ	الحَبوس	الحُبوس		
٣٠٥	٢هـ	والميمري	والميمني		
٣١٠	٧	الشَّلَّوْبين	الشَّلَوْبين		
٣١٥	٩	مزدوَجة	مزدوِجة		
٣٢٠	أخير	هي الأقدم	هي القُدْمى		

ص	س	الأخطاء اللغوية	الصواب	اللغة العرنجية	توضيح
٣٢٩	هـ			أن يتوقفوا... عن إقصاء في الحركة نفسها حواشي المدونة الأصلية	
٣٣١	١٦	ذلك أن هي أفضل نسخة	أنها		
٣٣٩	١٤	ووَجَد به فروقٌ	فروقًا		
٣٤١	١	المقاطع الأطول	المقاطع الأطاول		
٣٤١	٢	السَّقَط	السَّقْط		
٣٤٩	٥	ويُلزم	ويَلزم		
٣٥٢	١٤	إحرنجام وإشهيباب	احرنجام واشهيباب		
٣٦٧	٤	ثلاث وسائط	ثلاثة وسائط		
٣٦٧	٥			ولأن النص أيضًا لم يستخدم	السياق يقتضي: لم يُبدَّل
٣٧٠	٧	ولقي أيضًا على أقل تقدير أخ أبي العباس	أخا أبي العباس		وما استعمله جائز رديء
٣٧٥	٧	فهي ليست حواشٍ	حواشيَ		
٣٧٧	١٦	المحصية	المُحْصَاة		
٣٧٧	١٨	ينضاف	يضاف		
٦١٤	٢٥	ميمان	الميمني		